مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

ذو القعدة ١٤٤٢هـ / يونيو ٢٠٢١م

مكانة المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية منذ اندلاع الانتفاضات العربية

جيريمي لاكي

مكانة المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية منذ اندلاع الانتفاضات العربية

جيريمي لاكي

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

لاكي ، جيريمي
مكانة المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية منذ اندلاع الانتفاضات العربية. / جيريمي لاكي .- الرياض، ١٤٤٢هـ

٤٢ ص، ١٦,٥ x ٢٣سم (دراسات؛ ٦٠)

ردمك: ٣_٩٣_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- السعودية - العلاقات الخارجية - فرنسا أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٣٢٧,٥٣١٠٤٤ ١٤٤٢/١٠٨٨٥

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٠٨٨٥
ردمك: ٣_٩٣_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

ملخص	٦
مقدمة	٨
السؤال والفرضيات والخطوط العريضة للبحث	١٠
١- محددات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المملكة العربية السعودية: الخلفية التاريخية والإطار النظري	١٢
• العلاقات الفرنسية السعودية: الخلفية التاريخية	١٢
• نظريات العلاقات الدولية كإطار للتحليل	١٥
• أدوات علم الاجتماع لدراسة كيفية تحسن العلاقات الفرنسية السعودية	١٩
٢- لماذا وكيف أصبحت المملكة العربية السعودية ركناً أساسيّاً في السياسة الخارجية الفرنسية بعد الانتفاضات العربية؟	٢٢
• زيادة التقارب السياسي والإستراتيجي	٢٣
• العلاقات الاقتصادية والتجارية المتطورة	٣٠
• العزم المشترك على التعاون الثقافي وأهداف السياسة الداخلية	٣٥
٣- خلاصات وتوصيات سياسية	٣٩
ملحق (١): أنماط التصويت في جدول قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة	٤١

ملخص

لطالما كانت المملكة العربية السعودية شريكاً دبلوماسيّاً وتِجاريّاً مهمّاً لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط. تستطلع هذه الدراسة الأسباب التي عززت هذه العلاقات، وكيفية حدوث ذلك منذ اندلاع الانتفاضات العربية. يظهر البحث، استناداً إلى نظريات العلاقات الدولية والمنهجياتِ الاجتماعية، أن المكانةَ الكبيرة للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية يزيدها كلٌّ من التقارب السياسي والترابط الاقتصادي. ستتيح لنا هذه الملاحظاتُ استنباطَ النتائج من أجل إمعان النظر في الإستراتيجية الفرنسيةِ في المملكة العربية السعودية والشرقِ الأوسط. تشمل التوصياتُ المتعلقةُ بالسياسات جميعَ الجوانب التي من بينها الدعوةُ إلى اتباعِ سياسةٍ خارجية أوروبية متسقة، وتعزيزِ التجارة، وتشجيع الاستثمارِ المتبادَلِ لتحقيق توازنٍ أفضلَ في الترابط الاقتصادي وتطوير التعاون الثقافي.

كلمات مفتاحية

فرنسا – المملكة العربية السعودية – السياسة الخارجية – العلاقات الدولية.

شكر وتقدير

أودُّ أن أشكرَ جميعَ أعضاء مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الذين ساعدوني في التأمل في موضوع بحثي.

وأودُّ أن أتقدمَ بشكرٍ خاص إلى صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل، الذي أتيحت لي الفرصةُ لأناقشَ معه طبيعةَ العلاقات الفرنسية السعودية؛ طويلة المدى والمتنوعة. وأتوجَّه بالشكرِ الجزيل للأمين العام الدكتور سعود السرحان الذي رحَّبَ بمشروعي بحماسٍ، ولكلِّ أعضاء فريق العمل بالمركز الذين قرأوا مسوداتي الأولى، وأمدُّوني بالنصائح والأفكار الثمينة، وساعدوني في إجراءِ بحثي: الدكتور عبد الله حميد الدين، والدكتور فهد الغالب آل الشريف، والدكتور مارك طومسون، ومحمد الرميزان، وكميل الأحمد، وفيصل بن معيقل، وسارة العتيبي.

وأودُّ أيضاً أن أقرَّ بفضل جميع الأشخاص الآخرين الذين دعموا هذا المشروعَ خارجَ المركز: الدكتور ستيفان لاكروا، الذي أشرف على رسالتي لنيل درجةِ الماجستير في معهدِ الدراسات السياسية بباريس، وساعدني في توضيحِ الغرضِ من هذا البحث. وأُقِر أيضاً بفضل جميع الدبلوماسيين، والموظفين المدنيين، والضباط العسكريين، والأكاديميين، والعناصر الفاعلة في مجالَي الأعمال والإعلام الذين تكرموا بالموافقة على تقديمِ رؤاهم حول العلاقاتِ الفرنسية السعودية، وشاركوني تجاربَهم الشخصية.

مقدمة

لطالما كانت المملكة العربية السعودية شريكاً دبلوماسيّاً وتجاريّاً مهمّاً لفرنسا؛ بيد أنه خلالَ السنوات العشر التالية للانتفاضات العربية، توطَّدت العلاقات الفرنسية السعودية بشكل أكبر. فقد قام الرئيس فرانسوا هولاند (٢٠١٢-٢٠١٧م) بعدةَ رِحْلاتٍ إلى المملكة خلال مدة ولايته لتعزيز التعاونِ بين البلدين، كان أولها بعد ستة أشهر فقط من انتخابِه. تحسَّنت نوعيةُ العلاقات الثنائية تحت قيادةِ هولاند؛ فتنوعت عَلاقاتُ التبادلِ التِّجاري، وزادَ التعاونُ الثقافي والمعرفي بين البلدين. إن علاقةَ هولاند المميزة بالملك عبد الله وعملَه الحثيثَ للتقريب بين المملكة العربية السعودية وفرنسا جعلته يحصلُ على أعلى وسامٍ سعوديٍّ في عام ٢٠١٣م، فكان الرئيسَ الأجنبيَّ الوحيد الذي يتلقى دعوةً لحضور قمة مجلسِ التعاون الخليجي في عام ٢٠١٥م.

وجدت سياسةُ هولاند تجاهَ المملكة العربية السعودية بعضَ الاستمراريةِ مع الرئيس إيمانويل ماكرون (الذي يتولى السلطة منذ عام ٢٠١٧م)؛ إذ يعدُّ توقيعُ اتفاقية التطوير المشتركة لمحافظة العلا في الشمال الغربي شاهداً على التزامِ ماكرون بالحفاظ على عَلاقاتٍ متينة مع المملكة. وفي الوقت ذاته، أنشئت الوكالةُ الفرنسية لتطويرِ محافظة العلا، للتعاون مع الهيئة الملكية لمحافظةِ العلا، وتبادلِ الخبرات الفرنسية في المجالات الثقافية والعلمية والمبادرات الاقتصادية المختلفة.

تضاعفت فرصُ التعاونِ بين المملكة العربية السعودية وفرنسا عقبَ مجيء الملك سلمان إلى العرشِ، وتعيين نجلِه محمد بن سلمان وليّاً للعهد؛ إذ تقوم القيادةُ السعودية بإصلاحاتٍ اقتصاديةً واجتماعية سريعةَ الوتيرة، وتعتزم أن تصبحَ قوةً رائدة في الشرق الأوسط. وقد جرى التأكيدُ في عدة مناسبات على عزم الملك سلمان على وضعِ البلاد في مكانةٍ متقدمة في الساحة الدولية، كان آخِرُها قمةَ مجموعة العشرين في نوفمبر ٢٠٢٠م، التي ترأَّسَتها المملكة العربية السعودية.

أما فيما يتعلقُ بفرنسا، التي تحرصُ على إبقاء وجودها فعّالا في المنطقة، حفاظاً على مصالحها، واغتناماً للفرص الجديدة، فقد زادت من جانبها أوجه تعاونِها مع المملكة حتى في الفتراتِ العصيبة، مثل تلك التي أعقبت اغتيالَ جمال خاشقجي في أكتوبر ٢٠١٨م، حينما ازدادت المواقف السلبيةُ تجاهَ المملكة العربية السعودية بين الشعوب

الغربية. لهذا فإن الموقف الفرنسي إلى التساؤل حول أسبابِ منح فرنسا المملكة العربية السعودية مثلَ هذه المكانة المهمة في سياستها الخارجية.

وصَفَ وزيرُ الخارجية الفرنسي السابق، هوبير فيدرين (١٩٩٧-٢٠٠٢م)، فرنسا بأنها «قوةٌ متوسطةٌ ذاتُ نفوذ عالمي»؛ فقد عملت على أن يكون لها تأثيرٌ مستمرٌّ في القراراتِ التي تمَسُّ عمليةَ وضع السياسات الدولية. وتعدُّ طرفاً فعّالاً في الشرق الأوسط بسببِ ماضيها الاستعماريِّ ووجودها المؤكَّد. ولما كانت فرنسا أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنها تضطلع بدورٍ فاعلٍ في تعزيز الحلول التوافقيّة المدروسة للأزماتِ الرئيسة في المنطقة. فبدايةً من الحربين الأهليتين في سوريا وليبيا، ووصولاً إلى التهديدِ النووي الإيراني، كانت السياسةُ الخارجية الفرنسية في كثير من الأحيان أكثرَ صرامةً من نظيراتها الغربية. وعلى الرغم من بعض التبايُنِ في السياسات العالمية، فقد أصبحت فرنسا ثالثَ أهمِّ شريكٍ غربي للمملكة العربية السعودية بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

تقاربت المملكةُ العربية السعودية وفرنسا في سياساتهما الخارجية في السنوات العشر التي أعقبت الانتفاضات العربية[١]، وعمِلا على تحقيق الاستقرار في المنطقة الإستراتيجية، وإيجاد فرصٍ تنموية في القطاعات المختلفة، إلى جانبِ تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠. أصبحت المملكةُ أيضاً الشريكَ التجاري الأولَ لفرنسا في الشرق الأوسط خلال هذه المرحلة. وفيما يتعلق بحجمِ الواردات، فإن فرنسا ليست بمُورِّدٍ أهمَّ بالنسبة للمملكة من ألمانيا. وتعدُّ المملكةَ العربية السعودية واحدةً من أهم عملاء الصناعات العسكرية الفرنسية والقطاعات المتصلة بها؛ إذ تستورد بضائعَ عسكريةً بما يزيد عن ٤,٥ مليار ريال سعودي (مليار يورو) سنويّاً على مدار الـ٤٠ سنة الماضية. وهذا ما يفسر إلى حدٍّ ما العمقَ الإستراتيجي للعلاقة الفرنسية السعودية.

إضافةً إلى ذلك، أصبحت فرنسا ثالثَ أكبرِ مستثمرٍ أجنبي في المملكة[٢]، وتتطلع إلى توسيع نطاق استثماراتها؛ ذلك أن الاستثمارَ الأجنبي المباشر في المملكة لا يزال منخفضاً

---

(١) مثلما سيتضح باستعراض التحليل الكمِّيِّ لأنماط التصويت في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد ازداد التقاربُ السياسي بين الدولتين بعد الانتفاضات العربية، ولا سيما ابتداءا من ٢٠١٦م وما بعدها.

(٢) تحتل فرنسا المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة بحصيلة استثمارية تجاوزت ٨٠ مليار ريال سعودي (١٨ مليار يورو)، وذلك وفقاً لبيانات وزارة الاستثمار السعودية،
https://investsaudi.sa/en/news/french-investments-in-the-kingdom-exceeds-sar-801-billion/

مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي للبلاد (٠,٦٪ في عام ٢٠١٩م). يُظهر مقدار الاستثمارِ الفرنسي والتبادلاتِ بين البلدين مدى عمقِ الدعم الفرنسي للإصلاحات الاجتماعية السعودية، وخطط التنمية والتنويع الاقتصادي، ولا سيَّما في إطارِ رؤية ٢٠٣٠. ووَفقاً لما ذكره المحللُ البريطاني نيل بارتريك، فإن فرنسا تعاملت «بانتهازية دبلوماسية»[٣] عندما بدأ الوجودُ الأمريكي في المنطقة يتراجع -دون أن ينتهي- خلالَ ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب؛ إذ تعمل فرنسا حاليّاً على تنويع عَلاقاتها مع المملكة العربية السعودية، بمنحها مساحةً أكبر في سياستها الخارجية.

السؤالُ والفرضيات والخطوطُ العريضة للبحث

تبحثُ هذه الدراسةُ في محدداتِ العلاقاتِ الفرنسية السعودية، باتباع «أسلوب ممنهج»[٤] لفَهم تطورِها من خلال القيمة الاجتماعية التي يمنحها إياها طرفاها الأساسيان. ولفَهم هذه القيمة الاجتماعية، يجب تحديدُ الفرقِ بين نهجَي السياسة الخارجية والدبلوماسية؛ إذ تتكون السياسة الخارجية من قرارات ومواقف سياسية، في حين تشيرُ الدبلوماسيةُ إلى أدواتِ التمثيل والتواصل والتفاوض التي بواسطتها تشاركُ السلطة السياسية في العلاقات الدولية[٥]. وإن إظهارَ الفرق بين الاثنين سيتيح لنا وصفَ طبيعةِ السياسة الخارجية الفرنسية وعمقها تجاه المملكة العربية السعودية.

تجيب هذه الدراسةُ عن السؤال التالي: لماذا وكيف أصبحت المملكة العربية السعودية ركناً أساسيّاً في السياسة الفرنسية بالشرق الأوسط بعد الانتفاضات العربية. وللإجابة عن السؤال المحوري، تقترح هذه الدراسةُ ثلاثَ فرضياتٍ تكميلية، تضم كلٌّ واحدةٍ منها نظرياتٍ مختلفةً حول العلاقات الدولية. تستند الفرضيةُ الأولى إلى النظريات الواقعيةِ والواقعية الجديدة التي تضعُ الدولَ والأمن الدولي في مركزِ تحركّات القوى العالمية، وهي تفترض قدراً أكبرَ من التقارب السياسي في المصالح الوطنية الفرنسية والسعودية، إضافة إلى الرغبةِ المشتركة في تحقيق الاستقرارِ في الشرق الأوسط. ويستند المحورُ الثاني إلى النظرياتِ الليبرالية الحديثة التي ترى الأفرادَ والجهات الفاعلة غير

(٣) الدكتور نيل بارتريك في تبادل لرسائل بالبريد الإلكتروني مع المؤلف، ٢٢، فبراير، ٢٠٢١م.

(4) Martha Finnemore, *National Interests in International Society* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

(5) David Criekemans, "Exploring the Relationship between Geopolitics, Foreign Policy and Diplomacy," *International Studies Review*, 13: 2011, 713–716.

الحكومية كقوى مُوجِّهة أكثرَ أهميةً للسياسة الخارجية. هذا ويدعم المنطق الاقتصادي أيضاً هذه الفرضيةَ؛ لأنه يفسرُ تعزيزَ العلاقاتِ الفرنسية السعودية من خلال الاعتمادِ الاقتصادي المتبادل بين البلدين؛ فقد اضطلعت الدولةُ الفرنسية في السنواتِ العشرِ الماضية بدورٍ فاعلٍ في تشجيع الصادرات والاستثمارات الخارجية في الخارج، لتعزيزِ انتعاشها الاقتصادي أثناء الأزمات المالية كأزمات الديون الأخيرة.

وأما فيما يتعلقُ بالفرضية الثالثة، فإنها تستند إلى النظرياتِ البنائية لفَهم تصوراتِ صنَّاعِ القرار وتكوين مصالحهم الوطنية؛ فعادةً ما ينظر البنائيون إلى دورِ الأفكار أو القيم المشتركة بوصفها محدداتٍ للسياسة الخارجية. واستناداً إلى هذا، تحللُ الفرضية الثالثة جانباً آخرَ من جوانبِ العَلاقات الفرنسية السعودية، وهو الحساسيةُ المشتركة فيما يخصُّ مكافحةَ الإرهاب، والتطرف، وتيارات الإسلام السياسي مثل جماعة الإخوان المسلمين. وستستفيد فرنسا من السياسات السعودية الأخيرة التي تشجعُ على الاعتدالِ والحوار والتعايشِ بين الأديان والحضارات، ومن ثمَّ مدُّ الجسور بين الثقافتين الغربية والشرقية. ويمكن لهذه الرغبةِ في محاربة العدو المشترك ومدِّ الجسور بين الثقافتين أن يفسرَ أيضاً المكانةَ الكبيرة التي باتت تمنحها فرنسا للمملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية.

ستساعدنا هذه الفرضياتُ في تفسيرِ الحالة الراهنة للعَلاقات الفرنسية السعودية، بالإضافة إلى تسليطِ الضوء على بعض نقاطِ التوتر المحتملة. للتحقق منها، وُضِعت هذه الدراسة لتتكونَ من ثلاثة أجزاء، يستعرض الجزءُ الأول الأدبياتِ المتوفرة حول محددات السياسات الفرنسية في الشرق الأوسط والمملكة العربية السعودية، ويقدم الإطارَ النظريَّ لصنع القرار في السياسة الخارجية. وأما فيما يخصُّ الجزء الثانيَ، فإنه يقدّم التحليلَ الأساسي؛ حيث تخضع الفرضياتُ للاختبار من أجل تفسيرِ كيفية تعزيزِ العَلاقات الفرنسية السعودية بعد الانتفاضات العربية وأسباب ذلك. وأخيراً، يقدمُ الجزءُ الأخيرُ التوصياتِ المتعلقة بالسياسات.

١- محددات السياسةِ الخارجية الفرنسية تجاه المملكة العربية السعودية: الخلفية التاريخية والإطار النظري

يتصف تحليلُ السياسةِ الخارجية، الذي يُعرَّف بأنه دراسةُ المواقف والقرارات التي تتخذها السلطةُ السياسية خارجَ حدودها، بأنه بطبيعته متعددُ التخصصاتِ. إن نظرياتِ العَلاقات الدولية كثيرةٌ ونادراً ما تتفقُ فيما بينها؛ ومن ثمَّ يمكن أن تساعدَنا كلُّ نظريةٍ في تحديد الظاهرةِ وفَهمها من وجهاتِ نظر مختلفة. لكن قد يكونُ تحديدُ الخلفيةِ التاريخية شرطاً أساسيّاً لوصف الظاهرة التي من المهم تحليلُها.

- **العَلاقات الفرنسية السعودية: الخلفية التاريخية**

تعدُّ الخلفيةُ التاريخية للعَلاقات الفرنسية السعودية مهمةً في فَهم العوامل التي تحكمُ العَلاقةَ الحاليّة. فقد كانت فرنسا من أوائلِ الدول التي اعترفت بالدولة السعوديةِ الثالثة التي أسسها الملكُ عبد العزيز، وذلك في عام ١٩٢٦م؛ أي قبل ستِّ سنوات من نيلها الاعترافَ الدولي[٦]. وكلا البلدين عضوان مؤسسان في الأمم المتحدة، وطورا علاقةً إستراتيجية خارجَ التحالف السعودي الأمريكي في أوائل القرن العشرين، وقد تعززت العلاقاتُ الثنائية تدريجيّاً بدايةً من عام ١٩٦٧م حتى الآن.

إن فيصل المجفل -أحدَ الكتَّاب القلائل الذين يكتبون حول العلاقات الفرنسية السعودية المعاصرة[٧]- يركزُ على دور الأزمات السياسية في تشكيل العَلاقة السعودية الفرنسية. وبحسب المجفل، فإن التقاربَ السياسيَّ والمصالح الاقتصادية كانت من العوامل الرئيسة التي تفسر جودةَ العلاقاتِ الثنائية منذ زيارة الملك فيصل لباريس في عام ١٩٦٧م. فقد ذكَر أن التوتراتِ بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية كثيراً ما كانت حافزاً للتقاربِ الفرنسي السعودي، ولذلك فزيارةُ الملك فيصل عام ١٩٦٧م تعدُّ بالتأكيد حدَثاً مهمّاً لفَهم طبيعة هذه المتغيرات. لقد شهد العقد الذي سبق تلك الزيارة تدهوراً في العلاقاتِ الثنائية بين المملكة العربية السعودية وفرنسا، ويُعزى ذلك في الغالب إلى خلافاتٍ بشأن السياساتِ الاستعمارية الفرنسية في شمال إفريقيا،

(6) *Ministère de l'Europe et des Affaires Etrangères,* https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/arabie-saoudite/presentation-de-l-arabie-saoudite/

(7) Faisal Almejfel, *Les relations entre la France et l'Arabie Saoudite de 1967 à 2012*. (Paris, FR: L'Harmattan, 2014).

فقد كانت الحربُ في الجزائر قضيةً حساسة؛ حيث دعمت المملكةُ العربية السعودية جبهةَ التحرير الوطني الجزائري التي تقاتل ضدَّ فرنسا، في حين اعترفت فرنسا أخيراً باستقلال الجزائر عام ١٩٦٢م. وبعد بضعِ سنوات، كان الخلافُ السعودي مع الدعم الأمريكي لإسرائيل -ولا سيما أثناء حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧م- حافزاً للتقارب الفرنسي السعودي. فقد وقفت فرنسا موقفاً محايداً، وقرر الرئيسُ شارل ديغول (١٩٥٩-١٩٦٩م) توليَ دور الوسيط في الصراع العربي الإسرائيلي، بهدف تجديد العَلاقات الثنائية. وكذلك رأت المملكةُ العربية السعودية في انسحابَ فرنسا من قيادةِ حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٦٦م فرصةً لخلق قوة بديلة في الأزمة الفلسطينية.

كانت الأزماتُ السياسية في العقود اللاحقة أيضاً من العوامل المحفِّزة على التعاون الفرنسي السعودي. ففي أعقاب الثورة الإيرانية، وحصار مكة، والغزو السوفيتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩م، أصبحت العلاقاتُ الفرنسيةُ السعودية أكثرَ تمركزاً على التعاون الأمني والاستخباراتي. فاتفق البلدان -على سبيل المثال- على إستراتيجية لمواجهة النفوذ السوري والإيرانيِّ في لبنان. وهكذا لم يكن التهديدُ الإيراني نقطةً للتقارب السياسي فحسب، بل كان فرصةً لفرنسا لدعم صناعتِها العسكرية من خلال تحقيق زيادةٍ كبيرة في الصادرات إلى منطقة الخليج، ولا سيما بعد اندلاع الحرب بين إيران والعراق في الثمانينيات. وعلى نحو مماثلٍ، كانت حربُ الخليج أيضاً في عام ١٩٩١م بعد غزوِ العراق للكويت أزمةً سياسية كبرى عززت العَلاقات بين المملكة وفرنسا.

من المهمِّ أيضاً أن نذكرَ أن العلاقةَ كانت مُحصَّنة ضد الأحداث المسيئة وضغوط الرأي العام عبر التاريخ، فكثيراً ما أدت فرنسا دوراً استرضائيّاً حينما كانت المملكة تواجه ضغوطاً دولية، ولا سيما في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية. وحسب ما يذكره المجفل، فإن تلك الأحداثَ المأساوية، التي نفذها خاطفون كان معظمهم مواطنين سعوديين، أضرت بسمعة المملكة الدولية؛ إذ أدى ذلك إلى التأثير السيء على الرأي العامِّ تجاه المملكة، وبالأخص في البلدان الغربية[٨]. وعلى الرغم من الحملات الإعلامية السلبية، جاء الرئيس جاك شيراك (١٩٩٥-٢٠٠٧م)

(٨) كان ذلك بالتأكيد أحد أهداف القاعدة: محاولة تشويه سمعة المملكة العربية السعودية، وإفساد علاقاتها مع الحلفاء الغربيين. وعلى الرغم من ذلك، فقد فشلت هذه المحاولة، وأكد حلفاء المملكة من جديد أهمية تعاونهم الأمني في مكافحة الإرهاب.

في زيارة رسمية إلى الرياض -فكان بذلك أولَ رئيس دولة غربية يفعل ذلك- لإعادة التأكيدِ على مكانة المملكة العربية السعودية بوصفها شريكاً أساسيّاً لفرنسا، ودعوتها لتعزيز التعاون الأمني، وتعزيز مساعيها الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وساعدت زيارته في الحفاظِ على مستوى عالٍ من التعاون، وزيادة تبادل المعلومات، ما يبرهن على قدرة فرنسا على التغلب على القضايا الصعبة وخلق الفرص في ظل هكذا ظروف. وهذا ما يدعم فكرةَ أن التوتراتِ بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية كان لها تأثيرٌ إيجابي على العَلاقات الفرنسية السعودية بشكلٍ عام.

وعلى الرغم من الأهميةِ الكبيرة للأزمات السياسية في التقارب الفرنسي السعودي، فإن المجفلَ يفسر أيضاً هذه الظاهرةَ أنها نتيجة للتطلعات الاقتصادية الفرنسية. إن تحسُّنَ العلاقاتِ الثنائية أمدت فرنسا بسبل الوصولِ إلى النفط السعودي؛ إذ توقفت الإمداداتُ الفرنسية خلال السبعينيات بعد تأميمِ الجزائر لصناعة النفط. فكان التقاربُ السياسي إلى حدٍّ ما أيضاً وسيلةَ فرنسا لتأمين إمداداتها النفطية، وأصبح العاملُ الاقتصادي أكثرَ أهمية بعد الحظر النفطي الذي فرضته المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٣م. فقد تأثرت فرنسا تأثراً حادّاً، مثلها مثل معظم الدول الأوروبية، من ارتفاع أسعار النفط؛ إذ لم تغطِّ الإمداداتُ احتياجاتِ الطاقة الأساسية لفرنسا، فكان التفاوض مع المملكة العربية السعودية أمراً حتميّاً. فوقَّعَ الرئيس جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١م) عدة اتفاقياتٍ اقتصادية في عام ١٩٧٥م مع الملك خالد، والتي وفَّرت إمداداتٍ نفطيةً ثابتة على مدى عشر سنوات مقابلَ عقود تجارية، كان معظمها في القطاعِ العسكري وقطاع البنية التحتية. بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية، تعاقدت فرنسا على تقديم المشورة للسلطات السعودية بشأن تحديثِ قواتها البحرية (مشروع الصواري). فكان ذلك إيذاناً ببَدء تعاون عسكري طويل الأمد، امتد لاحقاً إلى الدفاع الجوي من خلال مشروع الثقيب في عام ١٩٨٤م، ناهيك عن تدريبِ ضباط عسكريين في الأكاديمية العسكرية الفرنسية من خلال عقد الواحة في عام ١٩٨٨م.

في أعقاب الأزمةِ المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، تنوعت العَلاقاتُ التجارية لاغتنام الفرص في قطاعات مختلفةٍ، مثل: الطاقة، والمياه، والبنية التحتية المدنية. أعطى الرئيس نيكولا ساركوزي (٢٠٠٧-٢٠١٢م) التعاون التجاري أهميةً أكبر في العلاقات الثنائية، فتلقى الدبلوماسيون توجيهات واضحة بتوسيع نطاق التجارة بما يتجاوز

السلاح والنفط[٩]. مع ذلك، ظلت العَلاقات التجارية غيَر متوازنة وضعيفة نوعاً ما مقارنةً -على سبيل المثال- بالعلاقات السعودية الألمانية. وهذا ما يمكن إرجاعُه إلى المنافسة القوية من الصين، أو الهند، أو كوريا الجنوبية، الذين اقتحموا مؤخراً السوق السعودية بدون تحقيق نتائج حقيقية، إلا أن هذا يدل على رغبة فرنسا في تنويع علاقاتها التجارية في كل الأحوال.

يمكن استخلاص أمرين من هذه الخلفية التاريخية: الأول أن مكانةَ المملكة العربية السعودية في السياسةِ الخارجية الفرنسية دائماً ما كانت تكتسبُ أهميةً أكبرَ في أوقات الأزمات السياسية أو الاقتصادية، ولا سيما في الأوقات التي مالت فيها العلاقات السعودية الأمريكية إلى الخمول. والثاني أن التقارب السياسي والتعاون العسكري ظلا يشكِّلان صلب العلاقات الفرنسية السعودية، وهذا قد يكون نتيجةَ مساومة اقتصادية لتحقيق بعض النتائج المادية. وحسَب ما يوضحه المجفل، فإن الاقتصادَ قد خدم المصالح السياسية، إلا أن السياسةَ لم تخدم المصالح الاقتصادية. وفي حين أن هذا المنظورَ التاريخيَّ سيكون مفيداً في تحليلنا، غير أنه لا يمكنُ أن يكون المُدخَلَ الوحيد؛ إذ إن هناك آلياتٍ أخرى كامنةً وراء السياسة الخارجية الفرنسية يمكن تحليلها، وينبغي أن يتم ذلك من خلال إطار نظري.

- **نظريات العلاقات الدولية إطاراً للتحليل**

تفترضُ نظرياتُ العلاقات الدولية دوماً أن الفوضى أصلُ النظام الدولي، مع وجود مجموعات من الأطراف الفاعلة تعزِّزُ مصالحَها وتسعى إلى موازنة «ميزان القوى»[١٠]، بيد أن تعريفَ مصالح الطرف الفاعل وعمليات صنع القرار يختلف من نظرية إلى أخرى. ولتحليل عملية صنعِ القرار في السياسة الخارجية واختبار فرضياتنا، فقد اختارت هذه الدراسةُ استخدامَ العديد من نظريات العلاقات الدولية. هذا ومن المؤكد أنه يمكن أن تتعارضَ النظرياتُ مع بعضها بعضاً، وأن تركِّزَ على جوانبَ أو أطراف سياسية مختلفة، ولكنها كثيراً ما تشترك في بديهيات عامة. وعندما تؤكد نظرياتُ

(9) Faisal Almejfel, interview with Bertrand Besancenot, former Ambassador to Saudi Arabia, *Les relations entre la France et l'Arabie Saoudite de 1967 à 2012*, January 2011.

(10) Martin Wight, *International Theory: The Three Traditions.* (New York, NY: Holmes & Meyer, 1992).

مختلفة صحةَ فرضية ما وتدعمها الحقائق، فهذا يضيف ثِقلاً أكبرَ لنتائج هذه الدراسة والتوصيات المتعلقة بالسياسات. وستستعين هذه الدراسةُ بنظريات واقعية، وليبرالية ونقدية.

تنظر النظرياتُ الواقعية إلى الدول بصفتها أطرافاً فاعلةً مركزية وعقلانية[١١] تحدد، وتسعى إلى تعظيم مصالحها الوطنية[١٢]. من منظور واقعي، فإن الأمنَ و"إرادةَ القوة" المأخوذة عن فريدريك نيتشه هما الدافعان الأساسيان في عملية صنع القرار في السياسات الخارجية. وأما فيما يتعلق بالنظريات الليبرالية، فهي، من ناحية أخرى، تولي أهميةً أكبرَ للأفراد بصفتهم أطرافاً فاعلة عقلانية وأساسية في السياسات الدولية، وتراهم يتمتعون بالقدرة على تشكيل سياسات الدولة على حد قول أندرو مورافسيك[١٣]. فالأطرافُ الفاعلةُ والبنى الداخلية، من وجهة النظر الليبرالية، تؤثر في هوياتِ الدول ومصالحها، وتوجِّهُ سلوكَها الدولي. إن النظرياتِ النقديةَ الأكثر حداثة مثل المنهج العابر للقومية، وما بعد الوضعية، والبنائية أعادت تشكيلَ هذا النهج، وقد أخذت في الحسبان آثار العولمة، وحدود «العلموية»[١٤]، ودور الهويات بوصفها بناءً اجتماعيّاً للواقع الدولي[١٥].

ستفيد كل نظرية من هذه النظريات في فَهم كيفية صياغة المصالح والسياسات الفرنسية تجاه المملكة العربية السعودية، باستخدام مناهج علمية مختلفة، وستسترشد هذه الورقة البحثية بها جميعاً؛ إذ ستكون المنهجيةُ الواقعية مفيدةً لفَهم الدور الأساسي للقوة والأمن الإقليمين في صياغة العلاقات الثنائية في ظل الأزمات السياسية. وستفسر النظرياتُ الليبرالية التأثيراتِ الداخليةَ أو الخارجية على الدول، ودورها في صياغة العلاقات الثنائية، مع التركيز على الأطراف الفاعلة غير الحكومية، مثل الشركات عبر

---

(١١) مع العلم أن بعض كتّاب الواقعية الجديدة مثل كينيث والتز يرفضون فرضية أن الدولة طرف فاعل عقلاني ويرون أن هناك تحيزات.

(12) Hans Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York, NY: Knopf, 1948).

(13) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization*, 51: 4, 1997, 513-553.

(١٤) يمكن تعريف العلموية على أنها الاعتقاد بأن المعرفة العلمية والمنطق موضوعيان بالضرورة، ولا يمكن للبديهيات الثقافية أو الفلسفية الأساسية أن تؤثر فيهما أو تصيغهما، بينما تولي نظريات ما بعد الوضعية في العلوم الاجتماعية اهتماماً بذاتية المعارف العلمية ودراسة الحقائق والنظريات وتحللها بالكامل.

(15) Dario Battistella et al., *Théories des relations internationales*. (Paris, FR: Presses de SciencesPo, 2019).

الوطنية. وأخيراً، سيكون النهجُ البنائي مفيداً في تحليل الأفكار التي تشكل عمليةَ صنعِ القرار على المستوى الجزئي.

يشير ألكسندر فيندت، مؤسسُ البنائية في نظرية العلاقات الدولية، إلى مصالحِ الأطراف الفاعلة -سواء أكانت دولاً أم كانت منظمات دولية، أو شركات عبر وطنية، أو أطرافاً فردية فاعلة- بوصفها المحركَ الرئيسَ للسياسة الخارجية تماماً كما يفعل الواقعيون، بيد أنه ينظر أيضاً إلى كيفية تحديد الأطراف الفاعلة الدولية للمصالح. فوَفقاً لفيندت، لا يمكن أن تكون هناك أيةُ مصالحَ بدون هوية أو قيم، ومن ثم قد تشكل هويةُ أيِّ طرفٍ دولي فاعل آخر المحددَ الأساسي لسياستها الخارجية. من وجهة نظر الواقعيين، تعدُّ الحقائقُ الموضوعية والاعتبارات المادية العناصرَ الوحيدة التي تحدد مصالحَ الدولة؛ فيتجاهل تفسيرُهم المادي كلّاً من الأفكار والهوية في عملية إيجاد المصالح[١٦]. على الرغم من اعتراف الليبراليين بالدور المهم للأفكار، فإنهم ركزوا بشكل أساسي على الأفراد في منهجيتهم.

وبالجمع بين هذا الإرث النظري المتباين، يعرّف فيندت الهويةَ بأنها «البناءُ الاجتماعي للواقع الدولي»[١٧]. فالهوية -حسب رأيه- هي نتاجٌ لأفكار مشتركة من الناحية البنيوية. وهكذا فإن تركيز الليبراليين على الفرد قد تحول لدى أصحاب النظرية البنائية إلى نطاقٍ أكبر من البنى والمنظمات، وإلى تحديد الأفكارِ المشتركة بشكل كبير. ويأتي هذا إلى جانب الفرضية القائلة بأن العواملَ والبنى ليست مستقلةً، وإنما تتشكل معاً.

إن الأفكارَ المشتركة التي تشكل هويةَ الطرف الفاعل تعد من منظورٍ بنائي عنصراً أساسيّاً في إرساء مصالح السياسة الخارجية وتدابيرها. وبعبارة أخرى، فإن الهوياتِ ليست ذاتية- بل توافقيّة- بطبيعتها، بمعنى أن الفكرة التي ستوجدها الدولةُ عن نفسها تعتمد أيضاً على أفكارِ الآخرين وردودِ أفعالهم. ويمكن لهذا أن ينطبقَ على الدول، ولا سيما فرنسا في أثناءِ تحليلِ سياستها الخارجية تجاه المملكة العربية السعودية؛ ذلك أنها تحددت بدرجةٍ كبيرة بناء على عَلاقاتِ المملكة مع قوىً أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يكون لها أيضاً أهميتها؛ نظراً لأن المواقفَ السياسية غالباً ما ترتبط بالتحولات في التصورات الداخلية أو الخارجية. على سبيل المثال، قد يكون للتصور

(16) Alexander Wendt, *A Social Theory of International Politics*, (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1999).

(17) *Wendt, A Social Theory of International Politics.*

المشترك عن التهديد -مثل التدخلات الإيرانية والتطلعات النووية في الشرق الأوسط- تأثيرٌ على تكوين التحالفاتِ أكبرُ من مجردِ تقييم بسيط لتوازن القوى. وسيكون هذا التحليل للأفكار والتصورات محوريّاً في الجزء الأساسي في هذه الدراسة؛ إذ سنحلل خطابَ السياسات الخارجية للرؤساء الفرنسيين بالإضافة إلى مقابلات مع مختلف الأطراف الفاعلة في العلاقات الفرنسية السعودية.

على الرغم من صعوبةِ عزلِ أيِّ عامل من عوامل صنع القرار، فإن أفكارَ وتصورات صانعي القرار والعلاقات الشخصية بين القادة، تمثل عناصرَ أساسية في عملية وضع السياسات. لقد تحدى «نهج اتخاذ القرار» الذي طرحه جراهام أليسون[١٨] وحدةَ الأطراف الفاعلة في الدولة بصفتها صانعةَ القرار النهائي وقادرة على اتخاذ الخيارات العقلانية، بالإضافة إلى الفصل التامِّ بين وضع السياسات الداخلية والخارجية. ويقترح النهجُ دراسةَ السياسة الخارجية من خلال تحليل عمليات صنع القرار. كما أنه يحدد الطبقاتِ المختلفةَ في عملية صنع القرار على النحو التالي: العوامل الشخصية أو النفسية، والعوامل البنيوية أو التنظيمية، والعوامل الخارجية.

ومن ثم، فإن دراسة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المملكة العربية السعودية باستخدام نهجِ اتخاذِ القرار تعني البحثَ في العوامل الشخصية، ولا سيما العلاقة بين القادةِ الفرنسيين والسعوديين، وخطابهم السياسي. وتعني أيضاً دراسةُ العوامل البنيوية وضعَ السياسة الخارجية الفرنسية إزاء المملكة العربية السعودية في سياق سياساتها في الشرق الأوسط، والأفكار المشتركة حول أهداف سياستها، مع أخذِ تنوعِ الأطراف الفاعلة بعين الاعتبار، وهذا يشمل كلّاً من الأطراف الحكومية وغير الحكومية، مثل الشركات أو الأفراد[١٩]. ووَفقاً للمنهجين الليبرالي والليبرالي الجديد، فإن الأهداف المتعلقة بالسياسات هي تجميعٌ للمصالح الفردية، وأن كلَّ طرفٍ فاعلٍ يؤثرُ في بنى الدولة التي تدير السياسةَ الخارجية، من خلال الطرق الدبلوماسية. إن السياساتِ الحكومية، على حدِّ تعبير مورافسيك[٢٠]، تقيدها الهويات، والمصالح، والقوى الأساسية، التي تمارس ضغطاً على صانعي القرار.

(18) Graham Allison and Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (London, UK: Pearson, 1999).

(19) Robert Keohane and Joseph Nye, *Power and Interdependence* (Boston, MA: Little, Brown and Co., 2001).

(20) Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously," 513-553.

ومع ذلك، لا يزال الاعتمادُ المتبادل خارجَ الحدود الوطنية مهمّاً في رأيه؛ فالمؤثراتُ الخارجية بين دولتين -أي الأنشطة التي تؤثر على أطرافٍ ثالثة دون أن تكون سبباً في عملية صنع القرار- يمكن أن تكون إيجابيةً أو سلبيةً أو مشتركة. وعندما تكون المؤثراتُ الخارجية إيجابيةً، تشترك الدول في التفضيلات نفسها؛ ولكن حينما تكون المؤثراتُ الخارجية سلبيةً أو مشتركةً، فقد تكون التفضيلات بالنسبة لدولة ما ضارةً بالنسبة إلى أخرى. وفي حالة فرنسا والمملكة العربية السعودية، يعكس الترابطُ الاقتصادي والتقارب السياسي مؤثراتٍ خارجيةً إيجابية فيما يتعلق بالرفاه الاقتصادي وتعزيز الأمن.

بيد أن الدولَ لديها حساسيةٌ تجاه تصرفات الدول الأخرى؛ إذ يمكن أن تتأثر كلُّ دولة بقرارات الأخرى، وقد يؤدي هذا «الاعتماد المتبادل» الذي وصفَه كلٌّ من كوهن (Keohane) وناي (Nye)[٢١] إلى مزيدٍ من التعاون. وبناءً على أسلوبهما في التفكير، فإنه من الأرجح أن يكونَ لدى البلدين اللذين يعتمدان على بعضهما بعضاً في الأمور الاقتصادية أو الاجتماعية الحيوية سياساتٌ خارجية متقاربة وعلاقات دبلوماسية رائعة. إضافة إلى ذلك، فإن الأطرافَ الفاعلة الرئيسة في هذه العلاقات وتصوراتها تمثل موضعَ اهتمامٍ آخر في دراستنا.

- **أدوات علم الاجتماع لدراسة كيفية تحسن العلاقات الفرنسية السعودية**

تعد المادةُ النظرية المتعلقة بالعلاقات الدولية أعلاه مفيدةً في تفسير كيفية تعزيز فرنسا لتعاونها، وكيفية تقاربِ سياستها الخارجية مع المملكة العربية السعودية، غير أنه يمكن استخدامُ منهجياتٍ أخرى كخطوة تكميلية. سيُستَخدم منهج علم الاجتماع، الذي ينفذ إلى بنى الأطراف الفاعلة وتفكيرها لتفسير كيفية تعريف السياسة الخارجية من أجل تعزيز التحليل النوعي لهذه الدراسة. ويعد تحليلُ علم الاجتماع وسيلةً مفيدة في فَهم كل من كيفية وضع السياسات وتفاعلاتها مع الأطراف الفاعلة الأخرى، مع الأخذ في الحسبان «البيئة النفسية» التي يتطور فيها صانعو القرار[٢٢].

(21) Robert Keohane and Joseph Nye, *Power and Interdependence* (Boston, MA: Little, Brown and Co., 2001).

يشير كلٌّ من كوهن وناي إلى أن العولمةَ زادت من «التواصل عبر الحدود الوطنية والاعتماد المتبادل» بين الدول والمجتمعات؛ إذ يميل ميزان القوى (العسكرية) التقليدي إلى الانخفاض. وإلى جانب انحسار القوة القسرية، ينطوي «الاعتماد المتبادل» على تعدديةٍ في قنوات الاتصال والعمل، خارج كيانات الدولة وداخلها، واختفاء أي تسلسل هرمي في أولويات السياسات.

(22) Harold Sprout and Margaret Sprout, *Man-Milieu Relationship Hypotheses in the Context of International Politics* (Princeton, NJ: Center for International Studies, 1956).

يمكن أن تساعدنا دراسةُ الممارسات والعلاقات الاجتماعية بين الدبلوماسيين والسياسيين، أو بين الدبلوماسيين ودوائر الأعمال، على فَهم بنية الهويات والمصالح المشتركة، بقدر ما يمكن أن تكون البيئة التي تُتخذ فيها القرارات عاملًا في ظهور مفاهيمَ خاطئة. فتؤدي بالتالي هذه المفاهيم الخاطئة إلى تفسير المعلومات الجديدة في إطار تصورات قديمة للحفاظ على قدرٍ من الاتساق في قناعات أو معتقدات صانعي القرار[٢٣]. ربما يكون قد فسر الدبلوماسيون وصنَّاعُ القرار الفرنسيون، على سبيل المثال، الطبيعةَ غير المسبوقة والسريعة للتغييرات الإدارية والإصلاحات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٦م من خلال تصوّرات قديمة، وهنا سيأتي دورُ هذه الدراسة التي ستقرر ما إذا كان الأمرُ كذلك أم لا. وبدلاً من تقديم العناصر الفاعلة على أنها عناصر غير عقلانية، فإن هذه النماذج تدمجُ القيمَ، والمعتقدات، والقوالب النمطية التي تحكم جزئيّاً قراراتِها. لهذه العناصر أهميةٌ بالغة في تحديد قيودِ أيِّ بحث حول السياسة الخارجية، وستمنحنا منهجيةُ علم الاجتماع الأدواتِ اللازمةَ للتغلب على هذه القيود.

يمكن استخدامُ علم الاجتماع منهجاً نوعيّاً لفَهم التصورات في دراسة العلاقات الدولية وصنع القرار المتعلق بالسياسة الخارجية؛ فالأفكار، من المنظور البنائي، هي التي تحدد المصالحَ وتصوغ القرارات. تساهم الدراسات الميدانية، والاستبيانات، والمقابلات مع الدبلوماسيين والأطراف الفاعلة في مجالي الأعمال والإعلام في تكوين فَهمٍ أعمق للظاهرة الاجتماعية. يعمل الدبلوماسيون على تعزيز مصالحِ الدولة التي يمثلونها، ويتفاوضون نيابةً عنها، ويضطلعون بدورِ المراقبِ في المواقف الخارجية، فيكون لهم تأثيرٌ كبير على السياسة الخارجية. وتمنحهم أدوارُهم في المراقبة والتفاوض فرصاً للتعرف على دولتهم المضيفة، ومتابعة شؤونها، ما يمنحهم الشرعية لإسداء المشورة لحكوماتهم في قراراتها المتعلقة بالسياسات. إضافة إلى ذلك، يتمتع الدبلوماسيون بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرار الذي يجب أيضاً أخذُه في الحسبان؛ فغالباً ما يُمنح السفراءُ سلطاتٍ تفويضية كاملة، أي إنهم يمنحون السلطة الكاملة للتصرف نيابةً عن بلادهم. هذا هو الحال في الدبلوماسية الفرنسية؛ إذ تتفاوت صلاحيات الدبلوماسيين

(23) Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017).

بين التعاون الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والعسكري[٢٤]، ويشارك الدبلوماسيون تحليلاتهم مع السلطات السياسية بصفة يومية، وبالتالي يكون لهم تأثيرٌ كبيرٌ في تحديد السياسة الخارجية. وهكذا، فإن دراسة آراء الدبلوماسيين تعد أمراً أساسيّاً لفهم المواقف السياسية، وتحديد المصالح الوطنية عموماً.

ومع ذلك، فإن الدبلوماسيين ليسوا الأطرافَ الفاعلةَ الوحيدة التي تؤثر في الخياراتِ المتعلقة بالسياسات. ففي كثير من الأحيان لا تخضع الإجراءاتُ والدوافع في العلاقات الدولية للتخطيط أو الدراسة المسبقة، بل تنتج عن التفاعلات بين مجموعةٍ مختلفة من الأطراف الفاعلة. ومن هنا كانت أهميةُ دراسةِ كيفية تطور السياسات من خلال أصحاب المصلحة الأساسيين القائمين على تنفيذها، وهذا قد يؤدي إلى تنحية النهجِ المستند إلى أهدافٍ محددة مسبقاً[٢٥].

إن الجوانبَ المتعددة للتعاملات الدولية وتعددَ الفاعلين تخلق بنيةً لا يمكن للمشاركين فيها فرضُ سيطرتهم الكاملة عليها. بل داخل الدولة الواحدة، إذ يُفترَض خضوعُ السياسة الخارجية خضوعاً كاملاً للسلطة التنفيذية، ويمكن لمختلف الأطراف الفاعلة -مثل البرلمان، أو المنظمات غير الحكومية، أو الشركات الخاصة متعددة الجنسيات- أن يكونَ لها سياساتُها الخارجية الخاصة. في حين أن السلطة التنفيذيةَ ربما تكون قد حددت مسبقاً بعضَ الأهداف، إلا أن البعض الآخر قد يكون نتيجةً لتأثير البنى الداخلية أو الدولية. ويمكن أن تعتمد أيضاً على تصورات السياسات الخارجية لدول أخرى على حسب ثِقَلها في ميزان القوى العالمي. وحسَب ما أشار إليه أحدُ المحللين الدبلوماسيين الفرنسيين والخبير بمنطقة الخليج، أثناء مقابلة أجريت معه في يناير ٢٠٢١م، فإن الأهدافَ المتعلقة بالسياسات الفرنسية وإجراءاتها في المنطقة تتوافق بشكلٍ عامٍّ مع أهداف القوة الكبرى، أي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم لا يمكن أن يحصل بها أي تحول حقيقي دون حدوث تغييرٍ مماثل في البداية بالسياسة الخارجية الأمريكية[٢٦] ما لم يتعين على الدول الأوروبية وضعُ سياسة خارجية مشتركة. ويمكن أن يُعزى تأثيرُ

---

(٢٤) على الرغم من أن وسائل الاتصال الحديثة وتعزيز السلطات الرئاسية جعلتها أقل قوةً عما كانت عليه في السابق. ولذلك، تستند هذه الدراسة في جزء مهم من تحليلها إلى الخطاب الرئاسي الفرنسي.

(25) Guillaume Devin, *Sociologie des Relations Internationales*. (Paris, FR: PUF, 2018).

(٢٦) أجرى المؤلف حواراً مع المحلل والخبير الفرنسي في شؤون منطقة الخليج والسعودية في باريس بتاريخ ٢٧، يناير، ٢٠٢١م. ووفقاً لهذا المحلل، فإن معظم الدبلوماسيين وصناع القرار الفرنسيين يرون المملكة العربية السعودية «حكراً أمريكيّاً».

الأطراف الفاعلة الأخرى على الدبلوماسيين إلى نظرية الاعتماد المتبادل المذكورة سلفاً. وهذا يقودنا إلى تطبيقِ نهجِ علم الاجتماع على مجموعات أخرى من الأطراف الفاعلة خارج المقارِّ الدبلوماسية وتلك المملوكة للدولة.

إن تحليلَ علم الاجتماع للتعاملات بين العناصر الفاعلة في مجال الأعمالِ والإعلام والدول، أو بين الأطرافِ الفاعلة التجارية والإعلامية من الأفراد، يمكن أن يكون مفيداً أيضاً في تفسيرِ كيف تعاظمت مكانةَ المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية؛ إذ قد تؤثر تصوراتُ تلك العناصر الفاعلة على تصرفات الدولتين. إن إصدار نسخةٍ باللغة الفرنسية من الصحيفة السعودية «عرب نيوز» وموقعها الإلكتروني في عام ٢٠٢٠م يوضح الدورَ الذي يمكن أن تؤديَه العناصر الفاعلة في مجال الإعلام في تشكيل العلاقات بين الدول، على الرغم من أن المنصةَ موجهةٌ إلى جميع البلدان الناطقة بالفرنسية. وبالإضافة إلى تحليل الخطابات الرئاسية والأفكار التي يتشاطرها الدبلوماسيون، ستكون الرؤى الخاصة بالعناصر الفاعلة في مجالي الأعمال والإعلام متضمنةً في الجزء الأساسي من هذه الدراسة.

٢- لماذا وكيف أصبحت المملكة العربية السعودية ركناً أساسيّاً في السياسة الخارجية الفرنسية بعد الانتفاضات العربية؟

سيستعرض هذا الجزءُ من الدراسة التحليلَ الأساسي لدور المملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية بعد الانتفاضات العربية. وسيستخدم الإطارَ النظريَّ ومنهجَ علم الاجتماع المذكورَين أعلاه لاختبار فرضيات هذه الدراسةِ بغرض تفسير سببِ وكيفية اضطلاع المملكة العربية السعودية بدورٍ أكبر في السياسة الخارجية الفرنسية في هذا الوقت. وستستند الدراسةُ إلى البحث الوثائقي، وإحدى الدراسات الإحصائية حول أنماط تصويتِ فرنسا والمملكة العربية السعودية على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحليل الخطابات الرئاسية، ووجهات النظر التي جُمِعت أثناء المقابلات التي أجريت مع العناصر الفاعلة في المجالات الدبلوماسية والتجارية والإعلامية لدعم الدراسة. وسيتم تقسيم التحليل إلى ثلاثة أجزاء: يتحرى الأولُ زيادة التقارب السياسي والإستراتيجي؛ والثاني تطورَ العلاقات الاقتصادية والتجارية؛ والثالثُ الرغبةَ المشتركة في التعاون الثقافي وأهداف السياسات الداخلية.

- **زيادة التقارب السياسي والإستراتيجي**

يفترض الجزءُ الأول من التحليل أن زيادة التقارب السياسي والإستراتيجي بين سياسات فرنسا والمملكة العربية السعودية في الشرق الأوسط، التي تفضل الاستقرارَ الإقليميَّ على الفوضى، هو ما يفسر المكانةَ الأساسية والمتزايدة للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الفرنسية. ويمكن التدليلُ على هذا التقارب إحصائيّاً عند دراسة عدد الأصوات المتطابقة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد استطعنا بواسطة تحليلنا لـ٧٦٤ سجلّاً تصويتيّاً على قرارات الأمم المتحدة رسمَ الشكل التالي:

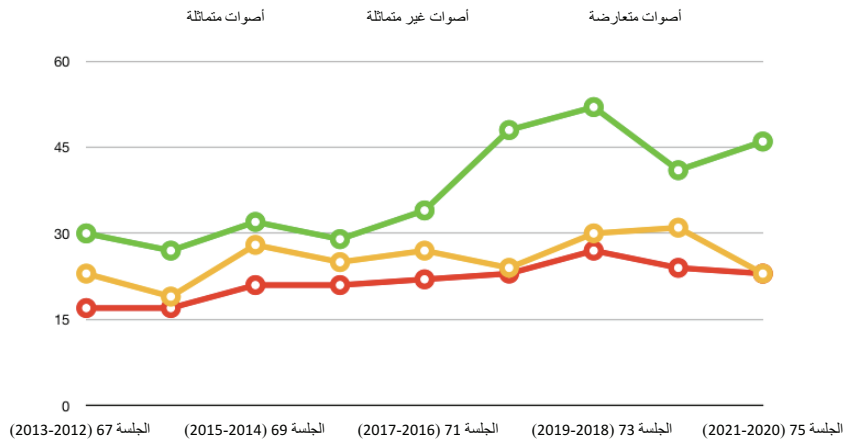

الشكل ١: أنماط التصويت الفرنسي السعودي على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[٢٧].

يوضح الشكل ١، الذي جاء مستنداً إلى بيانات المكتبة الرقمية للأمم المتحدة، أن أنماطَ التصويت الفرنسي-السعودي تميل إلى التقاربِ خلالَ المدة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢١م. وعلى الرغم من أن فترةَ ما بعد الانتفاضات العربية مباشرةً لم تُظهر تغييراً كبيراً في أنماط التصويت، فإن الفارقَ بين الأصوات المتعارضة والأصواتِ المتماثلة زادت زيادةً هائلة منذ ٢٠١٦م، ويتزامن ذلك مع إعلان المملكة العربية السعودية عن رؤية ٢٠٣٠ وتنفيذها. إن معظمَ القضايا التي تتوافق فيها فرنسا والمملكة العربية السعودية في الآراءِ تتعلق بالأزماتِ السياسية التي يشهدها الشرقُ الأوسط، بالإضافة

(٢٧) تتوافر البيانات المستخدمة في رسم الشكل ١ في الملحق رقم ١.

إلى المسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بنزع السلاح. يبين هذا التحليلُ الكميُّ أن مواقفَ السياسات العامة تميل إلى التقارب بين الدولتين، ما يسهم في تفسير المكانة الكبرى الممنوحةِ للمملكة العربية السعودية في السياسةِ الخارجية الفرنسية. ويمكن فَهمُ هذا التقارب السياسي من خلال البحث في المصالح الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط بعد الانتفاضات العربية، فقد كان للانتفاضات تبعاتٌ مباشرة على الأمن الفرنسي، وتداعياتٌ على سياستها الخارجية مستقبلاً. ترددت فرنسا في البداية في الوقوف إلى جانبِ أيِّ طرف في الانتفاضات، باستثناء الحالة المأساوية في ليبيا، وبعد فترة من التردد، مالت السياسةُ إلى تفضيل عودة الاستقرار[٢٨].

باستثناء النموذجِ التونسي، فقد باءت معظمُ التحولاتُ السياسية بالفشل، وغرقت دولٌ مثل ليبيا أو سوريا في حروبٍ أهلية. جرت العادةُ على مر التاريخ أنه حينما تفشل الدول، تملأ القوى والعناصر الدولية الفاعلةُ الفراغَ السياسي من أجل زيادة المكاسب السياسية والاقتصادية، وقد لوحظ ذلك في معظم «الأزمات الشرقية»[٢٩]. كان لفرنسا أسبابُها التي تدعوها لهذا الانخراط السياسي، بالنظر إلى أعداد المهاجرين المتدفقة الناجمة عن الحروب الأهلية في السنوات التي أعقبت التدخل الفرنسي-البريطاني في ليبيا وسوريا. وبالإضافة إلى ذلك، اكتسبت الإيديولوجيات المتطرفةُ شعبيةً كردٍّ فعل على قرارات السياسة الخارجية الخطرة والعواقب المحتملة لتدفقات الهجرة على السياسات الداخلية. على الرغم من الجهود الدولية المتضافرة لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، قررت الإدارةُ الأمريكية الانسحابَ منها تدريجيّاً اعتباراً من عام ٢٠١٦م وما بعده. فاغتنمت المنظماتُ الإرهابيةُ هذه الفرصةَ لإعادة تنظيمِ نفسها، حسبما جرى التأكيدُ على ذلك في البيان المشترك الصادر عن التحالف العالمي لمواجهة تنظيمِ الدولة الإسلامية في عام ٢٠٢٠م[٣٠]. لا يقتصر التهديدُ الإرهابيُّ بطبيعة الحال على فرنسا فحسب، وإنما يمتد ليشمل المجتمعَ الدولي بأسره. ومع ذلك، فإن العملَ من أجل السلام والتشجيع على التسويات السياسية يصب في مصلحةِ فرنسا بوصفها واحدةً من الدول

(28) Georges Corm, *Le Proche-Orient éclaté* (Paris, FR: Gallimard, 2014).

(29) Henry Laurens, "Contemporary Middle Eastern History", The Collège de France.

(30) French Ministry of Europe and Foreign Affairs, Joint communiqué by Ministers of the Global Coalition to Defeat ISIS Small Group, 4 June 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/security-disarmament-and-non-proliferation/news/2020/article/joint-communique-by-ministers-of-the-global-coalition-to-defeat-isis-small.

الخمس دائمة العضوية التي تحمل على عاتقها مسؤوليةَ الأمن الدولي. لذا، فإن أحدَ المقومات القوية في التعاون الأمني الفرنسي السعودي هو التصميمُ المشترك على مكافحة الإرهاب والإيديولوجيات المتطرفة. فقد تعاونت أجهزةُ المخابرات الفرنسية والسعودية على الدوام في هذا الشأن، كما يتضح من تصريحاتِ الرئيس هولاند بأحدِ المؤتمرات الصحفية في الرياض عام ٢٠١٥م[٣١].

بعدما أدركت فرنسا التوتراتِ المتصاعدةَ في الخليج العربي، طبَّقت «سياسة إعادة التأمين»[٣٢] مع شركائها في المنطقة الذين لم يتضرروا مباشرةً من الانتفاضات مثل المملكة العربية السعودية التي كانت واحدةً من أقوى الأطراف أثناء مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة لعام ٢٠١٥م بشأن الاتفاقِ النووي بين إيران ومجموعة «٥ + ١»، أي الصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إضافة إلى ألمانيا. وردّاً على حملة «الضغط الأقصى» الأمريكية التي انتهجتها إدارة الرئيس دونالد ترامب في عام ٢٠١٨م، أعادت إيرانُ ضبطَ برنامجها النووي. وحتى وقت كتابةِ هذا التقرير في مارس ٢٠٢١م، ظلت العقوباتُ الأمريكية المفروضةُ على إيران قائمةً في ظل إدارة الرئيس جو بايدن، ولا تزال المحادثاتُ بشأن العودة المحتملة إلى خطةِ العمل الشاملة المشتركة مستمرةً، وقد استمرت المخاوفُ من تخصيب اليورانيوم في التزايد. وفي هذا الإطار، تلتزمُ فرنسا بفرضِ شروطٍ أكثرَ صرامةً على خطة العمل الشاملة المشتركة[٣٣]. ففي يناير ٢٠٢١م، اقترح الرئيسُ ماكرون، في أثناء حديثه إلى صحفيين من قناةِ العربية الإخبارية، إشراكَ أصحاب المصلحة الإقليمية في المحادثات، ومن بينهم المملكةُ العربية السعودية[٣٤].

---

(31) President François Hollande, Press Conference on French-Saudi relations, *Élysée*, May 5, 2015, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2015/05/05/point-de-presse-de-m-francois-hollandepresident-de-la-republique-sur-les-relations-franco-saoudiennes-a-riyad-le-5-mai-2015

(32) Jean-Sylvain Mongrenier, "Politique française dans le golfe Arabo-persique: une nécessaire clarification." *Institut Thomas More*, Note 31, March 2019.
«سياسة إعادة التأمين» هي طريقة لتفسير كيف أن فرنسا قررت الإبقاء على دعمها الكامل للدول العربية في مواجهة الخوف من حالة عدم الاستقرار بسبب انتفاضات ٢٠١١م التي وقعت في محيطها، واحتمالية نهوض أعداء سياسيين مثل جماعة الإخوان المسلمين.

(33) John Irish, "France says Iran is building nuclear weapons capacity, urgent to revive 2015 deal" *Reuters*, January 17, 2021, https://www.reuters.com/article/us-iran-nuclear-france-idUSKBN29L0SR.

(34) Reuters staff, "France's Macron says any new nuclear talks with Iran to be 'strict,'" *Reuters*, January 29, 2021, https://www.reuters.com/article/france-iran-int-idUSKBN29Y2BT.

تعدُّ الهجَمات الصاروخية على المملكة، مثل تلك التي استهدفت منشأتي نفط بقيق وخريص في سبتمبر ٢٠١٩م، مثالاً عمليّاً على العدوان الإيراني. وعلى الرغم من إعلانِ جماعة الحوثي في اليمن مسؤوليتَها عن الهجمات، فإن خبراءَ عسكريين خلصوا إلى أنهم ليسوا المسؤولين عن ذلك الهجوم[٣٥]. وقد وقعت هجماتٌ مماثلةٌ، أبلغ عنها في مطلع مارس ٢٠٢١م[٣٦]، استمرت في أبريل، ونُسبت إلى الحوثيين في اليمن الذين أعلنوا مسؤوليتهم عنها رسميّاً، في حين أنهم استخدموا معداتٍ عسكريةً إيرانية لشن هجماتِهم. تشكل هذه الهجماتُ تهديداً مستمرّاً بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية منذ أن بدأت تدخلَها العسكري في اليمن عام ٢٠١٥م. ومن بين المصالح الفرنسية والسعودية المشتركة تخفيفُ حدةِ التوترات مع إيران، ووقف تدخلها في المنطقة، والتعامل مع برنامجها النووي الذي يعد أحدَ أكبرِ التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. ويعدُّ الأمنُ البحري أيضاً أحدَ المصالح المشتركة المهمة؛ إذ تتمتع الممراتُ المائية في الخليج بأهميةٍ بالغة بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي، ولا سيما أن خُمسَ إنتاج النفط العالمي يمر عن طريقها[٣٧]. وتعد السعوديةُ المورِّدَ الأساسي للنفط لفرنسا؛ بنسبة ١٥٪ من النفط الخام الذي تستورده البلادُ وفقاً لهيئة الإحصاء[٣٨]، ما يجعل الاقتصادَ الفرنسي أكثرَ عرضة للمخاطر الأمنية في المنطقة.

يمكن دراسةُ التقارب السياسي والإستراتيجي بمزيدٍ من التفصيل في خطاب السياسة الخارجية الفرنسية أثناء الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨م. خلال أولى زياراتِ الرئيس هولاند للمملكة العربية السعودية، عقَدَ مؤتمراً صحفيّاً وصف فيه المملكةَ بأنها «الشريك الأول لفرنسا في الخليج»، وأكد على «تقارب وجهات النظر في جميع القضايا المتعلقة

(35) Michelle Nichols, "U.N. investigators find Yemen's Houthis did not carry out Saudi oil attack," *Reuters*, January 9, 2020, https://www.reuters.com/article/us-saudi-aramco-attacks-un-exclusive-idUSKBN1Z72VX.

(36) France 24 staff, "Yemen's Houthi rebels claim missile attack against Saudi Aramco oil site," *France 24*, March 3, 2021, https://www.france24.com/en/middle-east/20210304-yemen-s-houthi-rebels-claim-missile-attack-against-saudi-aramco-oil-site.

(37) Claude Goasguen, Bruno Joncour, "Rapport d'information sur la France et le Moyen-Orient," *French National Assembly*, January 2020, https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/rapports/cion_afetr/l15b2625_rapport-information.pdf.

(38) "Provenances du pétrole brut importé en France. Données annuelles de 1973 à 2019," French National Institute of Statistics and Economic Studies, *INSEE*, 2020, https://www.insee.fr/fr/statistiques/2119697.

بالمنطقة».[٣٩] يمكن البرهنةُ على هذا التقاربِ باستعراض مواقف البلدين تجاه سوريا ولبنان؛ ففي سوريا، اتخذ البلدان موقفاً ثابتاً في إدانتهما للنظام، ودعمهما للمعارضة السورية. واستضافت كلٌّ من فرنسا[٤٠] والمملكة العربية السعودية[٤١] اجتماعاتٍ لتمكين المعارضة من التوصل إلى موقف موحدٍ، وإعداد بديل سياسي للنظام تدعمه الأمم المتحدة. وأما فيما يخص لبنان، وعلى الرغم من بعض الاختلافات في العمليات، فقد أصدرت فرنسا والمملكة العربية السعودية تحذيراتٍ مشتركةً ضد الكيانات الراغبة في زعزعة استقرار البلاد، وقد اتخذتا موقفاً موحداً في الدعوة إلى الحوار الوطني والوحدة، مثلما أكد هولاند أثناء زيارته للرياض عام ٢٠١٥م[٤٢].

كذلك كان الصراعُ الفلسطيني-الإسرائيلي نقطةَ التقاء تاريخية، فحسب ما ذكره أحد الدبلوماسيين، «فستبقى المملكة العربية السعودية دائماً شريكاً رئيساً [لفرنسا]؛ لأنها اختارت عدمَ اتخاذ مواقف تصادمية في المنطقة، وقررت ألا تنقلب على إسرائيل».[٤٣] تتخذّ المملكة نفس موقفَ فرنسا تجاه القضية الفلسطينية بخصوص حلِّ الدولتين الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة[٤٤]، غير أن قضايا أكبر مثل التهديد النووي الإيراني والتدخل الإقليمي وضعت هذه القضيةَ في منزلة ثانوية. فاتخذ هولاند موقفاً قويّاً بشأن هذه القضية، مؤكداً على الجوانب الأمنية للعلاقات الثنائية، قائلاً: «لدينا نفس الأهداف في المنطقة: الأمن، والاستقرار، والسلام»[٤٥].

(39) President François Hollande, Press Conference on French-Saudi relations, The Political Situation in Lebanon and Syria and Iranian Nuclear Threat, *Elysee*, November 4, 2012, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2012/11/04/conference-de-presse-de-m-francois-hollande-president-de-la-republique-sur-les-relations-franco-saoudiennes-la-situation-politique-au-liban-et-en-syrie-et-sur-le-nucleaire-iranien-a-djeddah-arabie-saoudite-le-4-novembre-2012.

(40) France 24 staff, "Kerry leads Syrian Opposition Talks in Paris," *France 24*, January 12, 2014, https://www.france24.com/en/20140112-kerry-syrian-opposition-talks-paris.

(41) Arab News staff, "Syrian opposition in Riyadh discusses preparations for Geneva 4," *Arab News*, February 11, 2017, https://www.arabnews.com/node/1052566/saudi-arabia.

(42) President François Hollande, Press Conference on French-Saudi relations, *Elysee*, May 5, 2015, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2015/05/05/point-de-presse-de-m-francois-hollandepresident-de-la-republique-sur-les-relations-franco-saudiennes-a-riyad-le-5-mai-2015.

(٤٣) مقابلة للمؤلف مع دبلوماسي فرنسي معني بالشؤون الخليجية، باريس، ٢٩، يناير، ٢٠٢١م.

(44) Neil Partrick, *Saudi Arabian Foreign Policy: Conflict and Cooperation* (London, UK: I.B. Tauris, 2018).

(45) President François Hollande, Statement on Economic Relations Between France and Saudi Arabia, *Élysée*, December 30, 2013, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2013/12/30/declaration-de-m-francois-hollandepresident-de-la-republique-sur-les-relations-economiques-entre-la-france-et-larabie-saouditea-riyad-le-30-decembre-2013.

وهذا يبين أن التقاربَ السياسيَّ يرتكز على القضايا الأمنية؛ فدائماً ما يضع الرؤساء الفرنسيون الأمنَ على رأس أولويات السياسة الخارجية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط. كان هذا رمزاً للاستمرارية بين هولاند وماكرون؛ فقد أعرب الرئيسُ ماكرون عن رغبته في أن تستندَ العلاقاتُ الثنائية إلى «أربع ركائز»[٤٦]، أولها الركيزة السياسية التي تضع مكافحةَ الإرهاب على رأسِ الأولويات. وإضافة إلى هذه الأولوية، أكد خطابُ ماكرون على دور المملكة العربية السعودية في مساعدة البلدانِ الأخرى على تطوير وإعادة بناءِ اقتصاداتها؛ فكلا البلدين مانحان ومقرضان دوليان، ما يجعلهما دعامتين للتنمية والاستقرار الاقتصاديين. وتعد منطقةُ الساحل في القارة الإفريقية أحدَ الأمثلة على ذلك التعاون المثمر؛ فخلال زيارة ماكرون الأولى للمملكة في عام ٢٠١٧م، أقام شراكةً مع ولي العهدِ الأمير محمد بن سلمان؛ جعل بموجبها المملكةَ العربية السعودية مُساهِمة ماليّاً في مساعدة مجموعة الدول الخمس لمكافحة الجماعات الإرهابية في دول الساحل الإفريقي، وتدعم فرنسا والمملكة العربية السعودية أيضاً مبادراتِ التنمية في إطار التحالف من أجل الساحل[٤٧].

يبدو أن الإسلامَ السياسيَّ هو أحدُ أقوى محفزات التقارب السياسي بين البلدين، ومع أن ماكرون أثار «خلافاتٍ تكتيكية» حول القضية الإيرانية، فإنه يرى أن فرنسا تشتركُ في «رؤية إستراتيجية» مشتركةٍ مع المملكة العربية السعودية. وتشتمل هذه الرؤيةُ على هدفِ «الحد من جميع مشاريع الإسلام السياسي التوسعية التي قد تغذي أشكالاً أخرى من الإرهاب»[٤٨]. ومن هذا المنطلق، أكد ماكرون أثناء محادثات خطة العمل الشاملة المشتركة على الحاجة إلى إجراء مفاوضاتٍ أعمقَ بشأن أنشطة الصواريخ الباليستية الإيرانية والتدخل في جميع أنحاء المنطقة[٤٩]. وهنا يجب التأكيدُ على الأهمية المحورية

(46) President Emmanuel Macron and Crown Prince Mohamed bin Salman, Joint Press Conference, *Élysée*, April 10, 2018, https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2018/04/11/conference-de-presse-conjointe-dupresident-de-la-republique-emmanuel-macron-avec-mohammed-ben-salman-prince-heritierdarabie-saoudite.

(47) President Macron and Crown Prince Mohamed bin Salman Joint Press Conference, *Elysee*, April 11, 2018 https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2018/04/11/conference-de-presse-conjointe-dupresident-de-la-republique-emmanuel-macron-avec-mohammed-ben-salman-prince-heritierdarabie-saoudite.

(48) President Macron and Crown Prince Mohamed bin Salman Joint Press Conference.

(٤٩) الرئيس ماكرون في مؤتمر صحفي، باريس ٢٠١٨م، «مثلما روجت لها منذ العام الماضي، يجب استكمال [خطة العمل المشتركة الشاملة] بتكثيف العمل نحو الحد من الأنشطة الباليستية الإيرانية والتوسع الإقليمي».

للرُهاب الفرنسي تجاه الإيديولوجيات المتطرفة والإسلام السياسي، حسبما أكد الرئيس. ويبدو أن ماكرون يرى الجهاديِّين، والإخوان المسلمين، والمشروعات التوسعية الإيرانية، جميعهم بمثابة تهديداتٍ متساوية للسلام، الذي تعمل كل من فرنسا والمملكة العربية السعودية على إرسائه في الشرق الأوسط.

على الرغم من الحماس الذي أبداه الرؤساء الفرنسيون تجاه المملكة العربية السعودية، فإنه غالباً ما يميل المحللون الدبلوماسيون إلى التقليلِ من أهمية المملكة بوصفها شريكاً سياسيّاً. ففي مقابلة أجريت من أجل هذه الدراسة في يناير ٢٠٢١م، قال أحد المحللين: «لم ير الفرنسيون المملكة أبداً شريكاً سياسيّاً حقيقيّاً. [...] هناك تحيُّزٌ عموماً في رؤية الدبلوماسيين الفرنسيين للمملكة العربية السعودية بوصفها فاعلاً سياسياً ثانويّاً تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية».[٥٠] قد تكون هذه أهم وجهة نظر تقدمها هذه الدراسة. ومع ذلك، فإن الدبلوماسيين الفرنسيين لديهم القدرةُ على تحليل الاستقلالِ السعودي عن السياسات الأمريكية. على سبيل المثال، في محاولات المملكة لتنويعِ الشراكات الدولية، أو قرارها في مارس ٢٠٢٠م لزيادة إنتاج النفط، حينما قررت روسيا عدمَ التقيد بالحصصِ المفروضة من «أوبك بلس» على الرغم من التسبب في حالة من الغضب في الولايات المتحدة[٥١]. علاوةً على ذلك، لا يتبنى جميعُ الدبلوماسيين مثلَ هذه النظرة الانتقادية، وينظرون إلى المملكة العربية السعودية بوصفها القوةَ المركزيةَ في المنطقة التي تتمتع «بأكبر قدرٍ من العمق الإستراتيجي»[٥٢]، وذلك برغم تأكيدِ بعضهم على الدور البارز للعلاقاتِ الشخصية بين القادة. وهذا ما يرتبط بتحليل جراهام أليسون لنهج اتخاذِ القرار الذي استعرضناه في الجزءِ الأول من هذه الدراسة؛ إذ غالباً ما تكون العواملُ الشخصية متشابكةً مع العوامل المؤسسية. ويمكن تحديدُ التناقضات في وجهات النظر الشخصية للأطراف الفاعلة الفرنسية العاملة مع المملكة العربية السعودية. وعلى حد قولِ أحدِ المصادر العسكرية، فإنه «على الرغم من أننا لا نرى السعودية دائماً طرفاً أساسيّاً، فإننا بحاجة إليها»[٥٣].

(٥٠) لقاء للمؤلف مع أحد المحللين الدبلوماسيين والخبراء الفرنسيين في الشأن السعودي، باريس، ٢٧، يناير، ٢٠٢١م.

(51) George Calhoun, "The Saudi/Russia Oil War: Historic Blunder," *Forbes*, June 3, 2020, https://www.forbes.com/sites/georgecalhoun/2020/06/03/the-other-epidemic-a-cluster-of-historic-blunders---exhibit-1-the-saudirussia-oil-price-war/?sh=26cd2d844f7f.

(٥٢) مقابلة للمؤلف مع أحد المحللين الدبلوماسيين الفرنسيين المعنيين بالشأن السعودي، باريس ، ٢٩، يناير، ٢٠٢١م.

(٥٣) مقابلة للمؤلف مع مصدر عسكري فرنسي يعمل بالتعاون مع وزارة الدفاع السعودية، الرياض، ١٨، فبراير، ٢٠٢١م.

ترددت فرنسا بعد الانتفاضات العربية بشأن خياراتِ السياسة الخارجية التي عليها اتخاذُها، فاستغرق الأمرُ وقتاً إلى أن أصبحت احتمالية الفوضى وصعودُ جماعةِ الإخوان المسلمين حقيقةً واقعة، لتكشف لفرنسا عن «الحاجة إلى وجود قوى قوية ومستقرة» في المنطقة(٥٤). تواجه المملكةُ العربية السعودية التحدياتِ نفسَها مع جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإرهابية التي تهدد أمنَها واستقرارها. فوجهت سياستها الخارجية قوتها الناعمة لمكافحةِ جميعِ أشكال التطرف، سواء من خلال المؤسسات التابعة للدولة أو المنظمات الدولية مثل رابطة العالم الإسلامي(٥٥). وبحسب ما ذكره أحدُ الدبلوماسيين الفرنسيين، فقد كان لهذه التوجهاتِ السعودية دور كبير في تعزيز العلاقاتِ الثنائية(٥٦). وأكد الدبلوماسي نفسُه أن ولِّي العهد الجديد لديه الرغبةُ في تغيير صورة الإسلام في السعودية، وهو أمر مهمٌّ أيضاً لفرنسا؛ نظراً لكونها موطناً لأكبر جالية إسلامية في أوروبا.

وتلخيصاً لما سبق، فإنه على الرغم من وجود بعضِ التناقضات بين آراء المحللين، فإن الخطبَ الرئاسية وتوجهاتِ السياسة الخارجية المبينة في الدراسة تؤيد وجودَ تقاربٍ سياسي قوي بين فرنسا والمملكة العربية السعودية بعد الانتفاضات العربية. بيد أن تطورَ العلاقاتِ الاقتصادية والتجارية كان له دورٌ أيضاً في وضعِ المملكة العربية السعودية في قلبِ السياسات الفرنسية تجاه الشرق الأوسط، كما سيتضح في الجزء التالي من الدراسة.

- **العلاقات الاقتصادية والتجارية المتطورة**

تشكّل المصالحُ الاقتصادية الفرنسية أهميةً قصوى في فَهم عملية صنع القرارِ في سياستها الخارجية؛ إذ أصبح توظيف فرنسا للدبلوماسية بوصفها وسيلةً اقتصاديةً عنصراً مركزيّاً في السياسة الخارجية منذ الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨م، وأزمة الديون الأوروبية في عام ٢٠١٠م، وذلك عندما أصبحت الحاجةُ للبحث عن فرصٍ تحفز الاقتصادَ وتجذب رأسَ مالٍ جديد للداخل الفرنسي أكثرَ إلحاحاً. وفي الشرق الأوسط، وجَّه التداخلُ بين القضايا الإستراتيجية والفرص الاقتصادية السياساتِ

(٥٤) مقابلة للمؤلف مع مصدر عسكري فرنسي، الرياض، ٢٠٢١م.

(55) Nabil Mouline, "Arabie Saoudite: Une nouvelle diplomatie religieuse?" *Revue Politique Étrangère*, n°2020/1, Spring 2020, 43-55.

(٥٦) مقابلة للمؤلف مع دبلوماسي فرنسي معني بالشؤون الخليجية، باريس، ٢٩، يناير، ٢٠٢١م.

الفرنسيةَ نحو تفضيلِ الاستقرار السياسي والإبقاء على الوضع القائم في فترة ما بعد الانتفاضات العربية، ناهيك عن جعل السعودية في مركز إستراتيجيتها الاقتصادية. وتبلورت الدبلوماسيةُ الاقتصادية مع بَدء عهد الرئيس هولاند على مستوى العلاقات الفرنسية السعودية، وذلك من خلال مجلس الأعمال السعودي الفرنسي (Conseil d'Affaires Franco-Saoudien) والقمم السنوية التي انعقدت بَدءاً من عام ٢٠١٣م. ويبرز ذلك مدى أهمية العوامل الاقتصادية والتجارية في تقوية العلاقات الفرنسية السعودية (H2).

لقد كانت العلاقاتُ التجاريةُ بين فرنسا والسعودية محددةً عادةً بسياسة «السلاح مقابل النفط» بالطريقة ذاتها التي بدأت بها العلاقاتُ الأمريكية السعودية. فتعتبر السعودية من أكبرِ مستوردي الأسلحة والمعدات العسكرية في العالم، إذ تسلّمت في عام ٢٠١٤م -وفقاً لمجموعة IHS Janes- عتاداً عسكريّاً تزيد قيمته على ست مليارات وخمسمئة مليون دولار أمريكي[٥٧]. وبذلك، تعدُ السعودية شريكاً مهمّاً لصادرات السلاح الفرنسية، إذ تستقبل سنويّاً أسلحةً فرنسية متوسطُ قيمتها أربع مليارات وخمسمئة مليون ريال سعودي (مليار يورو). لكن المعلومات المتعلقة بالتجارة الفرنسية في المعدات العسكرية محدودةٌ للغاية لاعتبارات الأمن القومي. مع ذلك، قدَّم خبراءُ التجارة الخارجية الفرنسية (Conseillers du Commerce Extérieur de la France, CCEF)[٥٨] أفكاراً مثيرةً حول هذا الشأن:

> ترتبط العقود الكبيرة التي تُنشئ شركاتٍ منبثقة من الاقتصاد الفرنسي غالباً بالصناعات العسكرية، فالشركات العاملة في هذا القطاع توظِّف العديدَ من الناس في فرنسا، وتحرِّك قطاعاتٍ أخرى. كما أنهم أكبرُ المنفقين على البحث والتطوير، الدافع للنمو الاقتصادي. إذن، أكثرُ الشركات الفرنسية نفعاً للاقتصاد... هي تلك التي تبيع المعدات العسكرية أو المنتجاتِ المرتبطة به[٥٩].

(57) Niall McCarthy, "Saudi Arabia Has Become the World's Biggest Arms Importer," *Forbes*, March 10, 2015, https://www.forbes.com/sites/niallmccarthy/2015/03/10/saudi-arabia-has-become-the-worlds-biggest-armsimporter-infographic

(٥٨) مجموعة المستشارين الفرنسيين للتجارة الخارجية هم شبكة من رجال الأعمال الفرنسيين يشاركون متطوعين في الترويج للصادرات الفرنسية. نشأت الشبكة منذ أكثر من مئةٍ وعشرين عاماً، وتنشط في مئةٍ وخمسين دولة، وبها أربعة آلاف وخمسمئة عضو من مجتمع رجال الأعمال.

(٥٩) من حوار مع أحد التنفيذيين الفرنسيين في شركة توتال وهو أحد أعضاء شبكة المستشارين الفرنسيين في السعودية. حاوره المؤلف على الإنترنت، ٢٨، فبراير، ٢٠٢١م.

وتمثلُ هذه التدفقات -وفقاً لدبلوماسيٍّ فرنسي يعمل في السياسات الاقتصادية والتجارة- عاملاً مهمّاً لبقاء شركاتِ العتاد العسكري الفرنسية وازدهارها، وكذلك الأمرُ في تلك القطاعات التي تحركها. ويرى الدبلوماسيُّ أن ذلك يزيد اعتمادَ فرنسا على السعودية، وينعكس في المواقفِ السياسية الفرنسية[٦٠]. بالنتيجة، أصبح تنويعُ التبادلِ التجاري من أهم المصالح الفرنسية، وذلك وَفقاً لتقرير برلماني فرنسي حديث[٦١]. وركَّزت الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية على زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية ومعدَّات النقل والإلكترونيات والمستحضرات الدوائية[٦٢]، فمثَّلت البضائعُ المشحونة إلى المملكة، باستثناءِ العتادِ العسكري أو الصادرات المتعلقة به، ما قيمته عشرون ملياراً وخمسمئة وخمسون مليون ريالاً سعودياً (أربع مليارات وخمسمئة مليون يورو) في عام ٢٠١٧م[٦٣]. ومع ذلك، نجدُ عجزاً في الميزان التجاري بين فرنسا والسعودية، نتيجةَ وارداتِ فرنسا الكبيرة من النفط وما يتعلق به، بقيمة سبعة وعشرين مليار ريالاً سعودياً (ست مليارات يورو) في عام ٢٠١٩م. وللتغلب على ذلك، تهتم فرنسا اهتماماً خاصّاً بفُرَص قطاعات البنية التحتية وتنويع الطاقة (قطاع الطاقة النووية، والطاقة المتجددة)[٦٤]، إلا أن التنويعَ ما زال غير كافٍ لعكس عجزِ الميزان التجاري. فالتوقعات الفرنسية التي علقّت آمالاً على السعودية في فترة رئاسة هولاند قد تبددت بانخفاض أسعارِ النفط، الذي أدى إلى فسخ عقود التصدير الموقَّعة في القطاعين العسكري وغير العسكري عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥م، وأخلفَ وعودَ الاستثمار التي قطعها الملكُ الراحل عبد الله بن عبد العزيز[٦٥]. وما زال تنويعُ العلاقات التجارية تحدياً أمام العلاقات الفرنسية السعودية اليومَ.

---

(٦٠) دبلوماسي فرنسي يعمل في العلاقات التجارية والاقتصادية الفرنسية السعودية حاوره المؤلف في الرياض، ٢٢، فبراير، ٢٠٢١م.

(61) Claude Goasguen and Bruno Joncour, "Rapport d'information sur la France et le Moyen-Orient.» *French National Assembly*, January 29, 2020, https://www.assembleenationale.fr/dyn/15/rapports/cion_afetr/l15b2625_rapport-information.pdf

(62) French Treasury, Note on Bilateral Relations Between France and Saudi Arabia, November 12, 2019, https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/91b0242a-0e7c-472d9d29712c578a1ead/files/392b4f65-7bbc-4b3e-954c-9113fb3829d2

(63) French Ministry of Foreign Affairs, "Les chiffres clés des échanges bilatéraux et dispositif de soutien aux entreprises françaises en Arabie Saoudite," , September 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerceexterieur/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/afrique-du-nord-moyenorient/article/arabie-saoudite

(٦٤) محلل في الخزانة العامة الفرنسية ويعمل في شؤون الشرق الأوسط، حاوره المؤلف على الإنترنت، ٢٤، فبراير، ٢٠٢١م.

(٦٥) دبلوماسي فرنسي يعمل في العلاقات التجارية والاقتصادية الفرنسية السعودية حاوره المؤلف في الرياض، ٢٢، فبراير، ٢٠٢١م.

وتعدُّ الاستثماراتُ أيضاً جزءاً مهمّاً من المصالح الاقتصادية الفرنسية. وفي حين أنه من الصعب تقييمُ الاستثمار الفرنسي في الأسهم السعودية؛ نظراً لأن الشركاتِ لا تُعلن هذه البيانات، فإن وزارةَ الاستثمار السعودية نشرت بياناً في عام ٢٠١٨م يصرح بأن الاستثماراتِ الفرنسيةَ تتجاوز ثمانين مليار ريالٍ سعودي[٦٦] (سبعة عشر ملياراً وثمانمائة مليون يورو)، في حين أن أرقامَ وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أدنى بكثير، وتقف عند خمسة عشر ملياراً وسبعمئة مليون ريالاً سعودياً (ثلاث مليارات وسبعمئة مليون يورو) في عام ٢٠١٩م[٦٧]. وقال أحد المحللين في الخزانة العامة الفرنسية إن ذلك الأمر يفتقد الشفافية، ويرى أن أكبرَ استثمارات السنوات العشر الماضية كانت في القطاع العسكري، وأن الاستثماراتِ أكبرُ من الأرقام التي نشرتها الوزارة الفرنسية[٦٨]. لكن الواضح أن قيمةَ الاستثمارات الفرنسية في السعودية بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي أكبرُ من قيمة الاستثمارات السعودية في فرنسا[٦٩].

ولذلك، تبحث الحكومةُ الفرنسية عن حالةٍ من المقابلة بالمثل، وكان ذلك مركزيّاً في خطابات الرئيس هولاند، وخاصةً عندما أعلن في منتدى الأعمال الفرنسي السعودي عام ٢٠١٣م في باريس أنه «يدعو» لترويجِ فرص الاستثمار في الصناعة والخدمات والعقارات في فرنسا[٧٠]. وكرَّر هولاند هذه الدعوةَ في ديسمبر من عام ٢٠١٣م عندما خاطب الغرفَ التجاريةَ السعودية ومجلسَ الأعمال السعودي الفرنسي، مشدداً على التفرد الذي اتسم به الاتفاقُ الثنائي الموقَّع مع الملك عبد الله «ليسمح [للسعودية]

(66) Saudi Ministry of Investment, "French investments in the Kingdom exceed SAR 80.1bn", March 2018, https://investsaudi.sa/en/news/french-investments-in-the-kingdom-exceedssar-801-billion/

(67) French Ministry of Europe and Foreign affairs, "Les chiffres clés des échanges bilatéraux et dispositif de soutien aux entreprises françaises en Arabie Saoudite," September 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerceexterieur/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/afrique-du-nord-moyenorient/article/arabie-saoudite

والأرقام المنشورة في هذه الوثيقة هي نفسها التي نشرها البنك المركزي الفرنسي في عام ٢٠١٩م.

(٦٨) محلل في الخزانة العامة الفرنسية ويعمل في شؤون الشرق الأوسط، حاوره المؤلف على الإنترنت، ٢٤، فبراير، ٢٠٢١م.

(٦٩) ووفقاً لنفس الوثيقة الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، كان الاستثمار السعودي في الأسهم الفرنسية أربعمئة مليون يورو في عام ٢٠١٩م، أي خمسين مرة أقل من الاستثمارات الفرنسية في السعودية، وذلك وفقاً لوزارة الاستثمار السعودية.

(70) President François Hollande, "Declaration on Economic Relations between France and Saudi Arabia," *Élysée*, April 10th, 2013, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2013/04/10/declaration-de-mfrancois-hollande-president-de-la-republique-sur-les-relations-economiques-entre-la-france-et-larabiesaoudite-a-paris-le-10-avril-2013

بالاستثمار في فرنسا»[٧١]. وفي أثناء زيارة الملك عبد الله إلى باريس في عام ٢٠١٤م لحضور منتدى الأعمال السعودي الفرنسي الثاني، شدد هولاند مرةً أخرى على زيادةِ السعودية لاستثماراتِها في فرنسا، إذ قال «إنني أهنئ نفسي أن الملك عبد الله قد قرر زيادةَ الاستثمارات السعودية في فرنسا بموارد [محددة]»، وأضاف قائلاً: «لكن يجب علينا أن ننفذَ هذه المبادئَ والالتزامات»[٧٢]. وتبيِّنُ الأرقامُ الحديثة أن هذا التوقعَ ما زال مهمّاً، وما زالت الاستثماراتُ السعودية في فرنسا متدنيةً نسبيّاً (بين واحد ونصف في المئة إلى ثلاثة في المئة من الاستثمارات السعودية الأجنبية المباشرة، وذلك وفقاً لجريدة ليزيكو)[٧٣]. وما زالت فرنسا تسعى لتطوير جاذبيتِها الاستثمارية، لكن أرقامَ السعودية غيرُ مشجعة مع انخفاض مستوى الاستثمارِ الأجنبي المباشر انخفاضاً طفيفاً في الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩م[٧٤].

استمر الرئيسُ ماكرون في تأكيدِ أهميةِ بناءِ علاقات اقتصادية، وذكر عَلَناً -في استقباله وليَّ العهد محمد بن سلمان في باريس في أبريل من عام ٢٠١٨م- الحاجةَ لتخطيط استثمارات متبادلة، قائلاً: «إننا عازمون معاً على أن تتمكنَ الإستراتيجيات الاقتصادية التي ندفعها من كل جانبٍ من التخطيط المشترك لاستثمارات متبادلةٍ وإستراتيجية مكِّملة بعضها لبعض»[٧٥]. لكن تظل الاستثماراتُ عقدةً مستعصيةً إلى

(71) President François Hollande, "Statement on Economic Relations Between France and Saudi Arabia," *Élysée*, December 30th, 2013, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2013/12/30/declaration-de-m-francois-hollandepresident-de-la-republique-sur-les-relations-economiques-entre-la-france-et-larabie-saoudite-a-riyad-le-30-decembre-2013

(72) President François Hollande, "Declaration of Relations Between France and Saudi Arabia," *Élysée*, September 1, 2014, https://www.elysee.fr/francois-hollande/2014/09/01/declaration-de-m-francois-hollandepresident-de-la-republique-sur-les-relations-entre-la-france-et-larabie-saoudite-a-paris-le-1er-septembre-2014

(73) Yves Bourdillon, "Des relations économiques modestes entre la France et l'Arabie Saoudite," *Les Echos*, April 8, 2018, https://www.lesechos.fr/2018/04/des-relations-economiques-modestes-entre-la-france-etlarabie-saoudite-988344

(74) *French Ministry of Foreign Affairs*, "Les chiffres clés des échanges bilatéraux et dispositif de soutien aux entreprises françaises en Arabie Saoudite," September 2020, https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerceexterieur/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/afrique-du-nord-moyenorient/article/arabie-saoudite

(75) President Emmanuel Macron and Crown Prince Mohamed bin Salman, Joint Press Conference in Paris, *Élysée*, April 10, 2018, https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2018/04/11/conference-de-presse-conjointe-dupresident-de-la-republique-emmanuel-macron-avec-mohammed-ben-salman-prince-heritier-darabiesaoudite

اليوم، وأهم مثالٍ على الدعوة الدبلوماسية للاستثمار كانت من وزيرِ الاقتصاد الفرنسي الحالي في مداخلةٍ عن بعد في منتدى مبادرةِ مستقبَلِ الاستثمار (FII) المنعقد في الرياض في يناير من عام ٢٠٢١م[٧٦]. إذ شدَّد الوزير على الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي، ودعا مستثمري القطاعين العام والخاص إلى «اختيار فرنسا»، وقد أشار أحدُ محللي الخزانة العامة الفرنسية -الذي حاورناه لأجل هذه الدراسة- إلى «نقص الشفافية»[٧٧]. لقد كان ذلك مركزَ الاهتمامات الفرنسية، وربما يحتاجُ إلى تناولِه تناولاً مختلفاً.

تحملُ الإصلاحاتُ الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في رؤية ٢٠٣٠ فرصاً جديدةً للعلاقات الاقتصادية الفرنسية السعودية؛ وذلك بعد الدعمِ الفرنسي لخطة السعودية. وكذلك نشأ عزمٌ مشتركٌ على التعاون الثقافي في السنوات الأخيرة، ليجمعَ بين المصالح السياسية والاقتصادية، وهذا هو هدفُ الصفحات التالية.

- **العزم المشترك على التعاون الثقافي وأهداف السياسة الداخلية**

عندما سألْنا أحدَ المحللين الدبلوماسيين عن السبب الذي أكسبَ السعودية مكانةً كبيرة في السياسة الخارجية الفرنسية، أجاب ملمِّحاً إلى «الثورةِ الاجتماعية والثقافية» التي تعتمل في السعودية منذ عام ٢٠١٠م[٧٨]. إذ رحَّب الفرنسيون ترحيباً شديدَ الحماسة بالانفتاح الثقافيِّ والعزم على «تحريك» المجتمع السعودي، عبر دعم ريادة الأعمال وتمكين النساء مثلاً، ودفعت سرعةُ اطراد الإصلاحات القيادةَ الفرنسية إلى تكثيف التعاون، ويعدُّ مشروعُ العلا مثالاً على ذلك. وكذلك تضطلع التصورات المتطورة للقادة السياسيين بدورٍ رئيس، كما في حالة تشديد الرئيس ماكرون في أثناء زيارة ولي العهد إلى باريس في أبريل من عام ٢٠١٨م:

> لدينا هاهنا زعيمٌ شابٌّ على كاهله مسؤوليات عِظيمة... في بلدٍ تقلُّ أعمار سبعين في المئة من أبنائه عن الثلاثين. نعم، يمكننا اختيارُ المواقف التقليدية والقول بأن أولى خطوات إصلاح مجتمعه لم تكن سوى خطوات تجميلية.

---

(٧٦) تجد النسخة الكاملة من حوارات منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار على صفحة معهد المبادرة على موقع Youtube. وكانت مداخلة السيد برونو لومير Bruno Le Maire في اليوم الثاني؛ ٢٨، يناير ٢٠٢١م.
https://www.youtube.com/watch?v=59cEqkthtEI

(٧٧) محلل في الخزانة العامة الفرنسية ويعمل في شؤون الشرق الأوسط، حاوره المؤلف على الإنترنت، ٢٤، فبراير، ٢٠٢١م.

(٧٨) محلل دبلوماسي فرنسي وخبير في السعودية والخليج، حاوره المؤلف في باريس، ٢٧ يناير ٢٠٢١م.

لكننا بذلك نتركه أمام من يفكرون في منطقته في العكس، ويقررون العودة إلى الوراء لمجابهة الإسلامُ السياسي أو الخيارات الإرهابية(٧٩).

إن التغييرَ الاجتماعي والخوفَ من الإسلام السياسي أو الإيديولوجيات المتشددة هي جزءٌ من الخطاب نفسه، وتأتي مترافقةً مع اعترافٍ صادق بأن القادةَ الفرنسيين لا يفهمون المتغيرات الاجتماعيةَ في الشرق الأوسط. وبعد قوله ذلك، أضاف الرئيس ماكرون:

إن كانت هناك فرصةٌ لنجاح مشروع [ولي العهد]، فإن من مسؤولية فرنسا مرافقته... إن تصميمَنا على محاربة الإرهاب، وعزمَنا على [إرساء] الاستقرار في المنطقة، وطموحَنا نحو تحديث مجتمعاتنا، وعزمَنا على تبّني رؤية علمانية لمجتمعاتنا وامتلاك مشروع سياسيّ يسمح بتمكين الأفراد؛ إن كلَّ ذلك يحملُ فرصَ نجاحٍ كبير لو عمِلنا معاً(٨٠).

لكنَّ الربطَ بين الإصلاحات الاجتماعية والعلمانية والحرب على الإسلام ليس من بنات أفكار الرئيس ماكرون؛ إذ أن الفكرةُ منتشرةٌ بين مؤسسات الدولة [الفرنسية]، التي تقدِّم استشاراتِها حول السياسة الخارجية. وقد عدَّ بعضُ الدبلوماسيين وخبراءُ السياسة الخارجية أن رؤيةَ ٢٠٣٠ هي فرصةٌ متعددة الجوانب. وفي أثناء مناقشة التصورِ الفرنسي حول رابطة العالم الإسلامي وسياساته منذ تعيينِ الشيخ محمد العيسى أميناً عامّاً، أثنى أحدُ الدبلوماسيين على انفتاحِ الشيخ، ووصَفَه بأنه «شخصٌ مفيد يساعدنا على فَهم الكيفية التي تُفهَم بها الخطابات» في السعودية، وفي المجتمعات الإسلامية عامةً(٨١). وقد أصبح دعمُ الحوار بين الثقافات والأديان جزءاً لا يتجزأ من السياسات السعودية، وذلك منذ تأسيس الملك عبد الله لمركزٍ مخصصٍ [لهذا الغرض] في فيينا في عام ٢٠١٢م(٨٢). وإلى حدٍّ ما، ترى فرنسا أن هذه السياساتِ فرصةٌ لتعزيز القيم المشتركة وتعميق التعاون الثقافي.

---

(79) President Emmanuel Macron and Crown Prince Mohammed bin Salman Joint Press Conference in Paris, *Élysée*, April 10, 2018, https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2018/04/11/conference-de-presse-conjointe-du-president-de-la-republique-emmanuel-macron-avec-mohammed-ben-salman-prince-heritier-darabie-saoudite

(٨٠) المؤتمر الصحفي المشترك بين الرئيس إيمانويل ماكرون وولي العهد محمد بن سلمان، ٢٠١٨م.

(٨١) دبلوماسي فرنسي يعمل في الشؤون الخليجية، حاوره المؤلف في باريس، ٢٩، يناير، ٢٠٢١م.

(٨٢) أسس الملك عبد الله في فيينا مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (KAICIID)، بشراكةٍ مع النمسا وإسبانيا. والمركز منظمة دولية معترف بها منذ عام ٢٠١٢م.

إن التصورَ الفرنسي عن السياسة الخارجية الثقافية كوسيلة لتجنب التهديدات السياسية أو خطر الصدام بين المجتمعات ليس تصوراً جديداً؛ إذ تحدَّثَ الرئيس ساركوزي في خطابه أمام مجلس الشورى [السعودي] في عام ٢٠٠٨م عن «سياسة الحضارة»، التي يجب ألا تؤوَّل بوصفها طموحاً استعماريّاً حديثاً، بل بالأساس بوصفها «سياسةً تدمج بين الأبعاد المعرفية والأخلاقية والروحية»[٨٣]، أو بوصفها وسيلةً للقضاء على خطر صدام الحضارات[٨٤].

تمثلت مصلحة فرنسا إذاً في تقوية عَلاقاتِها بالسعودية، وذلك لاتباعها مثالَ السياسة الخارجية التي تقرِّب الشعوبَ، وتنشر السلامَ والتبادلات بين الثقافات والأديان. كانت إصلاحات الملك عبد الله كانت حاسمةً فيما يتعلق بالتعاون الثقافي الفرنسي السعودي، وتنامى ذلك في إطار رؤية ٢٠٣٠، ويشهد مشروعُ العلا على ذلك بتأكيدِه على الدعمِ الفرنسي للرؤية. ويحمل هذا المشروعُ كذلك منافعَ اقتصاديةً ممكنة؛ إذ يمكن للشركات الفرنسية المساهمةُ فيه عبر قطاعات متنوعة، كالبنية التحتية[٨٥]. وفوق ذلك، أتاح هذا المشروعُ للوزراء الفرنسيين والسعوديين توقيعَ اتفاقيات ثقافية أخرى في مجالات التبادل الفني والصناعات الثقافية والإبداعية[٨٦]. فعلى سبيل المثال، وقَّعت فرنسا اتفاقاً مع السعودية على تأسيس دار أوبرا وتأسيس أوركسترا وطنية جديدة. وتعدُّ هذه الشراكةُ الثقافية وسيلةً عظيمة لضمان علاقةٍ طويلة الأمد، وبناء علاقاتٍ جديدة على مستويات مختلفة داخل الدولة السعودية. ولهذه النقطة الأخيرة مركزيةٌ كبرى؛ إذ شدد كبيرُ موظفي الاتصالات بين الوكالة الفرنسية لتطوير العلا والهيئة الملكية في حوارٍ معه، قائلاً:

(83) French President Nicolas Sarkozy's Address to the Shura Council in Riyadh, *Lemonde*, January 14, 2008, https://www.lemonde.fr/politique/article/2008/04/24/discours-de-nicolas-sarkozy-a-riyad-le-14-janvier 2008_1038207_823448.html

(84) Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York, NY: Simon and Schuster, 1996)

(85) Accor Group, August 2020, https://press.accor.com/la-commission-royale-pour-al-ula-devoile-son-projet-de-developpement-en-partenariat-avec-banyan-tree

(86) French Ministry of Culture, April 9, 2018, https://www.culture.gouv.fr/Presse/Communiques-de-presse/Signature-d-accords-decooperation-culturelle-entre-la-France-et-le-Royaume-d-Arabie-Saoudite.

إن أيَّ عمل أو شراكة يعدُّ فرصةً لبناء العلاقات، ووسيلةً لمعرفة المزيد من الفاعلين والحصول على أرقام الهواتف، وتحقيق حضورٍ أوسع في البلد التي نعمل معها. وكذلك يمكنك عدُّها سياسةَ تأمين: فإنْ ضعفت العلاقةُ يوماً لسببٍ ما، يظل لدينا على الأقل ما يسمح لنا بالحوار(٨٧).

وكذلك ستفتح العلاقاتُ الثقافيةُ البابَ أمامَ الاستثمار طويل الأجل، وهو ما سيسمح بالوصول إلى شركاءِ حوارٍ جدد. وقد وصف أليكساندر كازيروني، في تحليله للسياسات الثقافية في دول خليجية أخرى، أن هذه السياساتِ تمثل وسائلَ لضخّ تدفقاتٍ جديدة من التواصل مع دولٍ شريكة(٨٨).

وتمثل صورة السعودية في فرنسا هي الأخرى محوراً يمكن من خلاله فَهمُ العزمِ المشترك على التعاون الثقافي؛ إذ بالنسبة للسعودية، يمكنُ لترويج الإصلاحات الاجتماعية أن يجذبَ السياحةَ وتعاطفَ الشعوب الأوروبية. وكذلك بالمثل، يمكن أن يصبَّ تشاركُ فرنسا والسعودية -بما لها من هويةٍ إسلامية وعربية- في رؤيتهما للعالم، في مصلحة تحقيق أهدافٍ سياسية داخلية؛ إذ من المحتمل أن تكونَ الجالياتُ العربية والمسلمة في فرنسا أكثرَ تقبلاً للسعودية من فرنسا فيما يتعلق بنشر القيم الإسلامية المعتدلة المتسقة مع الإصلاحات التي يدعو لها ولي العهد السعودي(٨٩). ووفقاً لدبلوماسي فرنسي، يبدو أن الأمر مهم وفقاً للمصالح الفرنسية الداخلية(٩٠).

وتعدُّ هذه النقطة أمراً محوريّاً، إذ رحَّبت فرنسا في عام ٢٠٢٠م بإنشاء نسخةٍ فرنسية من صحيفة عرب نيوز السعودية. وقال فيصل عباس رئيس تحرير الصحيفة في حوارٍ معه، إن: «موضوع الإسلام ومعه الإرهاب قد أصبحا حديثَ الساعة، ولذلك يجب أن نضمنَ أن يكون لنا دورٌ إيجابي»(٩١)، وقد رأى الفرنسيون في ذلك خطوةً إيجابية. وبالفعل، كانت المنصةُ وسيلةَ الدعم السعودي لفرنسا بعد مقتل أستاذ التاريخ

---

(٨٧) فرانك باربارو، كبير موظفي الاتصالات في الوكالة الفرنسية لتطوير العلا، حاوره المؤلف في الرياض، ١١، فبراير، ٢٠٢١م.

(88) Alexandre Kazerouni, *Le Miroir des Cheikhs: musée et politique dans les principautés du golfe Persique* (Paris, FR: Presses Universitaires de France, 2017).

(89) Martin Chulov, "I will return Saudi Arabia to moderate Islam, says Crown Prince," *The Guardian*, October 24, 2017, https://www.theguardian.com/world/2017/oct/24/i-will-return-saudi-arabia-moderate-islam-crown-prince

(٩٠) دبلوماسي فرنسي يعمل في الشؤون الخليجية، حاوره المؤلف في باريس، ٢٩، يناير، ٢٠٢١م.

(٩١) فيصل عباس، رئيس تحرير عرب نيوز، حاوره المؤلف في الرياض، ٢٠، فبراير، ٢٠٢١م.

صامويل باتي على يد إرهابي جهادي في أكتوبر من عام ٢٠٢٠م، وذلك لعرضه على طلابه صوراً مرسومةً للنبي محمد نشرتها صحيفة شارلي إبدو. وكذلك الأمرُ في خطاب ماكرون بعد الحادثة، الذي استهدف الدفاعَ العلنيَّ عن حرية التعبير، فأوَّله البعضُ خطأً في العالم الإسلامي بأن الحكومة الفرنسية تدعم الرسومَ الساخرة التي تصوِّر رموزاً دينية، فاندلع الغضبُ، ودعتْ بعضُ الدول إلى مقاطعةِ البضائع الفرنسية، لكن السعودية لم تشارك.

إن فرصةَ امتلاك صوتٍ عربي ومسلم معتدل يمكنه الوصولُ إلى أوروبا لهو مكسبٌ كبيرٌ لفرنسا، وقد ساهم ذلك -وَفقاً لرؤىً فرنسية- في زيادة أهمية السعودية في السياسة الفرنسية في الشرق الأوسط. ولذلك، ستتضاعف فرصُ التعاون الثقافي في المستقبل، لتعود بالنفع على كلا البلدين سياسيّاً واقتصاديّاً.

٣- خلاصات وتوصيات سياسية

تتزايد مبادرات الإصلاح في السعودية زيادةً حثيثةً، وقد أبرزت الكتاباتُ البحثية المعاصرة مدى عمقِ التحولات الأخيرة[٩٢]، التي أوجدت فرصاً للتعاون على كل المستويات:

فنجد على المستوى السياسي فرصاً لتقديم السعودية بوصفها شريكَ حوارٍ في كلِّ عمليات حل النزاعات في الشرق الأوسط؛ إذ إن وضعَ رؤيةٍ مشتركة مع فاعلين مركزيين سيمثل لا شكَّ خطوةً إيجابية في حل القضايا المستعصية، من قبيل الأنشطة الإيرانية والتهديدات الإرهابية في الشرق الأوسط وإفريقيا، والقضايا السياسية الأخرى الناشئة عن الانتفاضات العربية أو السابقة لها.

وعلى المستوى الاقتصادي، تستثمر الشركاتُ الفرنسيةُ الكثيرَ في السعودية، وذلك بالنسبة لإجماليِّ تدفقاتِ الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن تزدادَ الاستثماراتُ إن كان هناك معاملةٌ بالمثل في العلاقات الاقتصادية. فكلا الدولتين توفران فرصاً استثمارية عديدة، إذ تحافظ الاثنتان على تقييمات من مستوى A[٩٣]، ويمكن أن يكون إنشاءُ منصةٍ للاستثمار المتبادل بينهما وسيلةً للانتفاع بهذه الفرص. وعلى جانبٍ آخر، يجب

(92) David Rundell, Vision or Mirage: *Saudi Arabia at the Crossroads*. London, UK: I.B. Tauris, 2020.

(٩٣) يشير ذلك إلى التقييمات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني (مثل Moody's أو S&P). والمستوى A هو أعلى تقييم يُعطى للدول ليشير إلى أن المخاطر الائتمانية في حدها الأدنى (يتنوع التقييم بين A وAAA).

توسيعُ العلاقات التجارية، والتوقفُ عن الاعتماد الحصري على العتاد العسكري. فهناك صناعات جديدة نامية، كالسياحة والصناعات الثقافية والإبداعية التي يمكن أن تلتقيَ فيها الثقافة بالاقتصاد. وتركِّز فرنسا أيضاً على زيادة صادراتها في الصناعات عالية التقنية في الإلكترونيات أو المستحضرات الدوائية(٩٤). وتعد تنميةُ التجارة الحالية وسيلةً هي الأخرى لتقويةِ العلاقات بين البلدين، فالحفاظ على توازنُ الاعتمادَ المتبادل [بين البلدين] يمكن اعتبارُه ضمانةً للصداقة طويلة الأمد في المستقبل، ويمكن فعلُ ذلك عبر إعادة مجلس الأعمال الفرنسي السعودي وخلق مجموعةٍ من المحفزات.

وأخيراً، يعد التعاون الثقافي والقوة الناعمة أدواتٍ ناجعة في تحقيق الأهداف السياسية المشتركة، وهي لدى الدولتين محاربةُ الإرهاب والإسلام السياسي والإيديولوجيات المتطرفة. وكذلك تعدُّ الدعوةُ للتغييرات الاجتماعية والتعايش بين المجتمعات الغربية والشرقية شديدةَ الأهمية في عصر العولمة؛ إذ إن المجتمعاتِ الرأسماليةَ والليبرالية تميل إلى الاختلاطِ وخلقِ مجتمعاتٍ جديدة تتشارك في قيمٍ عامة، لكن تحتفظ بهوياتها؛ لأن ذلك هو ما يُثري المجتمعات. ويجب تشجيعُ الصناعات الثقافية الجديدة، وبناءُ العلاقات مع المجتمع المدني في السعودية لتحسين العلاقات طويلةِ الأمد مع المملكة. فإذا كانت فرنسا ترغب في نشر القيمِ المشتركة، فلا بديلَ لها عن ذلك.

(94) French Treasury, Note on Bilateral Relations Between France and Saudi Arabia, November 12, 2019, https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/91b0242a-0e7c-472d-9d29-712c578a1ead/files/392b4f65-7bbc-4b3e-954c-9113fb3829d2

ملحق (١):
أنماط التصويت في جدول قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

يبيِّن الجدولُ التالي مقارنةً بين أنماط التصويت الفرنسية والسعودية في كلِّ دورةٍ من دورات الجمعية العامة (من الدورة السابعة والستين حتى الخامسة والسبعين)، وذلك وفقاً للمنهج الذي شرحناه في الجزء الثالث من هذه الرسالة. وهي تستند إلى بيانات التصويت التي جمعناها يدويّاً من المكتبة الرقمية للأمم المتحدة على الإنترنت.

أنماط التصويت الفرنسية والسعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

	أصوات متطابقة	أصوات غير متطابقة	أصوات متناقضة	إجمالي الأصوات
الدورة ٦٧ (٢٠١٢-٢٠١٣م)	٣٠	٢٣	١٧	٧٠
الدورة ٦٨ (٢٠١٣-٢٠١٤م)	٢٧	١٩	١٧	٦٣
الدورة ٦٩ (٢٠١٤-٢٠١٥م)	٣٢	٢٨	٢١	٨١
الدورة ٧٠ (٢٠١٥-٢٠١٦م)	٢٩	٢٥	٢١	٧٥
الدورة ٧١ (٢٠١٦-٢٠١٧م)	٣٤	٢٧	٢٢	٨٣
الدورة ٧٢ (٢٠١٧-٢٠١٨م)	٤٨	٢٤	٢٣	٩٥
الدورة ٧٣ (٢٠١٨-٢٠١٩م)	٥٢	٣٠	٢٧	١٠٩
الدورة ٧٤ (٢٠١٩-٢٠٢٠م)	٤١	٣١	٢٤	٩٦
الدورة ٧٥ (٢٠٢٠-٢٠٢١م)	٤٦	٢٣	٢٣	٩٢

المؤلف

جيريمي لاكي زميلٌ زائر في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. تخرَّج من معهد الدراسات السياسية بباريس؛ إذ تخصص في السياسات العامة والعلاقات الدولية، ثم تدرَّبَ في السفارة الفرنسية في الرياض بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠م، ويركز في أبحاثه على العلاقات الثنائية الفرنسية السعودية ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدم المركز تحليلات متعمقة حول قضايا الدراسات الاجتماعية الاقتصادية، والدراسات الثقافية، والدراسات الأفريقية والآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٨٦٩٢ فاكس: ٤٥٧٧٦١١ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com